الثورة المصرية المجيدة

obeikandl.com

obeikandl.com

الثورة المصرية المجيدة

التى بهرت العالم

كان صباح يوم ٢٥ يناير هادئاً للغاية لايوحى بأي شيء لدرجة أصابت الناس بخيبة الأمل بعد الدعوة للتظاهر تزامناً مع عيد الشرطة ، وكانت الساعة الواحدة ظهراً أمام دار القضاء العالى يحمل أول لافتة تطالب برحيل النظام الحاكم وماهي إلا دقائق حتى توافدت المئات حاملين الأعلام والميكروفونات، فى البداية شعر البعض أن التظاهرة لم تكن تختلف عن وقفة احتجاجية عادية ثم بدأ المئات يتوافدون على المنطقة المحيطة بدار القضاء العالى وفى نفس الوقت كانت الجمعية الوطنية للتغيير قد أصدرت بياناً بالمطالب وكان أول من نادى بالتغيير" أبو العز الحريرى " وممثلى الاحزاب المختلفة وكذلك محمد شردى ورامى لكح من تيارات حزب الوفد ثم جاءت مسيرة حاشدة وكبيرة من شارع ٢٦ يوليو خرجت لتأخذ طريقها الى كورنيش النيل مروراً بميدان التحرير الذى شهد اقتحام المتظاهرين جميع الحواجز الأمنية وقد وقعت بعض المشادات بينهم وبين رجال الشرطة أمام مبنى جامعة الدول العربية ثم تحركت الى مبنى الحزب الوطنى وظل الشباب يهتف بسقوط النظام والحزب الحاكم .

ثم توجهت المظاهرة الى مبنى الإذاعة والتلفزيون للهتاف ضد النظام وضد ممارسات الشرطة وقد شاهد هذه الهتافات أنس الفقى وزير الاعلام وقتها من نافذة مكتبه ثم تحركت المسيرة إلى حي بولاق و أبو العلا ثم أمام مبنى الأهرام ثم تحركت المظاهرة إلى شارع ٢٦ يوليو ومنها إلى العتبة والموسكى أمام قسم

الشرطة وهنا بدأت عملية الإعتقالات لبعض الشباب أثناء ذهاب المسيرة مرة اخرى إلى ميدان التحرير للتجمع هناك هذا الأمر أشعل ثورة الشباب وزيادة أعدادهم وفى ميدان مصطفى محمود تجمعت أعدادًا ملفتة للنظر متضامنة مع شباب ميدان التحرير لإسقاط النظام وتوافدت بعد ذلك عشرات الآلاف من المناطق المحيطة التى وصلت لتشارك المتظاهرين وقفتهم التى بلغت خمسون ألف متظاهر وسط القنابل المسيلة للدموع وطلقات الرصاص لتحد من عزيمة الشباب الذين أعلنوا المبيت داخل الميدان حتى تتحقق مطالبهم وكان لرجال الشرطة رأي آخر حتى استخدموا الطلقات النارية الحية والقنابل لتفريقهم حتى الساعة الواحدة صباحاً.

فأعلن المتظاهرون أنهم فى اعتصام مفتوح حتى تتحقق مطالبهم المشروعة ونشرت جريدة الجمهورية فى عددها الصادر يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١ خبر عن واستضافت الإعلامى الكبير مفيد فوزى فى برنامجه التلفزيونى (حديث المدينة) للواء حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق ويجيب الوزير على عدة اسئلة عن الشارع المصرى والرأى العام وكيفية تصدى عقلاء الأمة فى مواجهة الإرهاب بعد تجفيف منابع تمويل الإرهاب وكيف تحلل الاعتداء أحياناً على رجال الأمن ؟ ولماذا الدعوة للتظاهر فى أعياد أمن الدولة ؟ وهل هناك اعتراضات أمنية على بناء الكنائس ؟

وهل التيار السلفى تحت سيطرة الأمن ؟ وما الخطر الألكترونى فى العمليات الأرهابية وما قيمة نوافذ الحرية فى المحافظة على النظام ؟ وهل مناداة

الأقباط بحقوقهم يعد لىّ لذراع الدولة ؟ وهذا البرنامج يذاع عقب نشرة أخبار التاسعة مساءاً .

وفى نفس الجريدة على صفحتها الخامسة حوار شامل مع الرئيس السابق محمد حسنى مبارك لمجلة الشرطة أكد فيه بأن الشرطة لا تنفصل يوماً عن معارك الوطن والاستثمار والعدالة واللامركزية على أساس أولوياتنا وأن جهاز الشرطة فئ قلب العمل الوطني أوقات الحرب والسلام ولا تزال على إيمانها وعقيدتها وتحديث قدراتها تعظم جهودها وتضاعف طاقاتها لحراسة أمن الوطن الذى يواجه أنماطا مستحدثة من أشكال الجريمة المنظمة والعديد من التحديات والتهديدات والمخاطر وأن أعيادنا الوطنية ليست مجرد أيام في التاريخ تستحق أن نتوقف لإستعادتها والإحتفاء بها لما تحمله من أحداث وذكريات فقيمتها الحقيقية فى أنها علامة وطنية فى تاريخ مصر تضيء الطريق لأجيالنا الجديدة وتطرح أمام شبابنا نماذج لقيم الفداء وروح التضحية والبذل التى واكبت مسيرة مصر وشعبها وشدد على أن أمن مصر القومي يمثل أولوية قصوى فهو قضية وطن وشعب ووجود ومصير ، فمصر تمارس دورها فى بيئة إقليمية ودولية مليئة بالأزمات والمتغيرات والمشكلات والتحديات وتتحرك لحماية أمنها القومى بمفهومه الإستراتيجي الشامل وعلى كافة دوائره العربية والإفريقية والمتوسطة بما فى ذلك ما يتعلق بأمن وإمدادات المياه والطاقة والأمن الغذائى ، كما أكد على أن حدودنا مؤمنة بدرع قوى هوجيش مصر الذى يشكل الدعامة الأساسية فى حماية أمننا القومي وسيبقى إيماننا راسخاً بأن حماية السلام لا تتحقق إلا بقوات مسلحة قوية وقادرة على ردع العدوان ولهذا ظل فى قلب أولوياتنا وتوفير أفضل

الإمكانيات تدريباً وتسليحاً وعتاداً ، كما أوضح أن هناك سعياً محموماً لإختراق جبهة مصر الداخلية ومحاولات مستمرة للإرهاب لزعزعة الاستقرار آخرها ما حدث بالإسكندرية فى أول أيام العام الجديد ٢٠١١ .

وهناك تحدى للتطرف والجماعات السلفية التى تريد العودة بنا إلى الوراء وهناك الأزمات والصراعات بمنطقة الشرق الأوسط وتداعياتها على أمن الوطن ما بين تعثر جهود السلام ومحاولات ضرب الإستقرار فى العراق واليمن والغيوم التى تتجمع فى سماء لبنان والتطورات فى السودان وهناك التصاعد فى المواجهة بين الغرب وإيران بما تمثلة من مخاطر على أمن الخليج والبحر الأحمر وكلاهما جزء ولا يجزأ من أمن مصر القومى وهناك من يحاول الوقيعة بيننا وبين دول حوض النيل وشق الصف بين مسلمينا وأقباطنا تحديات الأمن القومى عديدة ومتشعبة لكننا لا نغفل عنها لحظة ونتعامل معها بتحرك فاعل ونشط نكشف من بعض جوانبه ولا نكشف من البعض الآخر وبسؤال الرئيسى السابق مبارك عن ما حققته أحزاب المعارضة المصرية من نتائج وما أفرزته من ردود أفعال وتأثير ذلك على مفهوم التعددية وحياتنا السياسية بوجه عام فكان رده أنني كنت أتمنى من موقعى كرئيس للجمهورية أن تحقق الأحزاب حضور أكبر داخل البرلمان وقلت أن المشاركة لا المقاطعة هى الطريق الصحيح لإستكمال أركان الديمقراطية وترسيخها وهى السبيل لتقوية الأحزاب وتطوير أدائها وتدعيم فاعليتها فى المجتمع. أؤكد مرة أخرى أن أحزاب المعارضة هى جزء من حياتنا السياسية وأدعوها إلى تطوير هياكلها وبرامجها وإلى دمج أجيال مصرية جديدة من شبابنا تفتح أمامهم الأبواب وتتيح لهم الفرص للتواصل مع الناس فى الشارع

المصرى والتفاعل مع همومهم و تطلعاتهم فالشعب هو مصدر الشرعية والسلطات وعلى كل من يشتغل بالعمل السياسى أن يحترم إرادته بإعتباره الفيصل والحكم وفى سؤال عن جهود الإصلاح فى حماية الاقتصاد المصرى من الآثار المدمرة للأزمة الإقتصادية العالمية التي تؤثر بالسلب على العالم كله وأننا نتطلع فى المرحلة القادمة للمزيد من الإنجازات فكيف ترون سيادتكم إستراتيجية العمل الوطنى خلال هذه المرحلة .

فكان رده لقد حددت برنامج العمل الوطنى وتكليفاتى للحكومة فى كلمتى أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى أن لدينا ثلاث أولويات .

- الأولى: هى المزيد من الاستثمار ومعدلات النمو المرتفعة والمزيد من فرص العمل .
- والثانية :هى توسيع قاعدة العدالة الاجتماعية بين أبناء الوطن ومحافظاته .
- والثالثة :هى التوسع فى تطبيق اللامركزية وتطوير الخدمات على مستوى المحليات .

أبناء الشعب يعلمون مدى انحيازى للفقراء والفئات محدودى الدخل ويعلمون متابعتى لما يشغل الأسر المصرية ومعاناتها من تكاليف المعيشة ويعلمون بأننى لا أسمح أبدًا بأي إجراء يمس حياة المواطنين ويزيد من اعبائهم وقد كلفت الحكومة المزيد من خفض عجز الميزانية والسيطرة على معدلات التضخم وأتابع تكليفاتى أول بأول ولم تتابع الحكومة الأحداث بجدية ولم تصدق بما لم يحدث

فهى تعلم أن الشباب سيقوم بمظاهرات سلمية فى نفس يوم عيد الشرطة الذى يقام كل عام فى الخامس والعشرين من شهر يناير ولكن فى هذا العام تم الاحتفال به يوم الأحد الموافق الثالث والعشرين من شهر يناير وحضر التكريم الرئيس السابق محمد حسنى مبارك حيث كرم عددًا كبيرًا من القيادات وأسر الشهداء ومنحهم الأوسمة وفى تمام الساعة الواحدة بعد ظهر الثلاثاء الخامس والعشرين من شهر يناير سنة ألفين وأحد عشر إنطلقت شرارة الإنطلاق والثورة المباركة والميمونه النظيفة التى لم يقم شبابها بإطلاق طلقة واحدة أو قتل شخص واحد ووفق المصادر المؤكدة فإن حكومة الدكتور نظيف كانت بعيدة عن الأحداث من مساء يوم الاثنين ٢٤ من يناير حتى إقالتها يوم الجمعة ٢٨ من نفس الشهر ودورها كان متفرجا فقط والذى كان يدير هذه الأحداث هو الحزب الوطنى فقد استطاع إبعاد حكومة نظيف عن التعامل على هذه الأزمة وما أكثر الأزمات التى وقعت فى أثناء هذه الحكومة ولم تفعل شيئا مثل أزمات رغيف الخبز وارتفاع أسعار البنزين والغاز وإضرابات العمال فى المحلة وغيرها فى معظم مدن الجمهورية فالثورة قامت على أكتاف الشباب الذى آمن بالتغيير والإصلاح وذلك عن طريق الدعوة العامة لجميع الشباب بالجمهورية عبر الإنترنت حيث قامت وزارة الداخلية بإعداد تقرير مفصل عنى هذه الدعوة يوم الاثنين قبل اندلاع الثورة بيوم واحد إلى مؤسسة الرئاسة والى مكتب الحزب الوطني الديمقراطي وكذلك إلى رئيس الحكومة وأشار التقرير إلى أن توقعات وزارة الداخلية تشير الى أن مظاهرات الثلاثاء سوف تمر مثل بقية التظاهرات السابقة وأن جميع الأمور التى ستجرى تحت السيطرة الأمنية ولا يوجد قلق لتطور الأحداث وأن وزارة

الداخلية متحكمة فى جميع الأمور هذا ما أكده وزير الداخلية الأسبق مع أمين عام الحزب الوطنى السابق صفوت الشريف على أثر الاتصال التلفونى فيما بينهما وهذا لم يحدث مع رئيس الوزراء نظيف وقد سافر صفوت الشريف فى زيارة خاصة إلى باريس بعد أن إطمأن على سلامة أمن الوطن وأن الأمور تسير على ما يرام ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن.

فقد إلتهبت ألسنة المظاهرات وزادت حدتها وأخذت شكلاً غير الأشكال السابقة فكان ولابد من عودة الشريف بأقصى سرعة إلى أرض الوطن وإدارة الأحداث عن قرب بعد فشل كل القيادات بإداراتها فعاد من باريس يوم الأربعاء حيث أصدر بياناً من مكتب الحزب الوطنى يؤكد فيه حرص الدولة على حرية التعبير عن النفس وأن التظاهر أمر طبيعى وشرعى لجميع فئات الشعب وقد تم عقد اجتماع عاجل للقيادات بالحزب الوطنى صباح يوم الخميس بحضور جمال مبارك وأحمد عز و علي الدين هلال وزكريا عزمي ومفيد شهاب ورأسه صفوت الشريف وامتد الإجتماع لأكثر من ست ساعات حيث تم مناقشة كل التقارير التى قدمتها وزارة الداخلية وكذلك الأوضاع التى جرت فى الشارع ومتابعة الأحداث وبعد الإجتماع تم عقد مؤتمر صحفى موسع حضره أكثر من مائة صحفى ومراسل اجنبى وعربى ومصرى وبعد إنتهاء المؤتمر استمر إجتماع هيئة المكتب الذى إنتقد تقرير وزارة الداخلية الذى أكد على أن المظاهرة بسيطة وإنها تحت السيطرة الأمنية وهنا كان الاقتراح بأن تنظم مسيرات ومظاهرات مضادة مؤيدة للحزب الحاكم والرئيس مبارك فى الشرقية والمنيا وبورسعيد وتندد بالمظاهرات التى تجرى فى ميدان التحرير بالقاهرة على أن يقوم بحشد

المظاهرات أحمد عز لما يملكه من قدرة على حشد الجماهير بطريقته الخاصة وقد تم أخذ موافقة وزارة الداخلية على هذه المظاهرات التى لم تتم فلم يُعرف السبب حتى الآن من عدم قيام مظاهرات التأييد التى كان مقررًا لها يوم الجمعة الذى سماه المتظاهرون بميدان التحرير بيوم الغضب فبعد صلاة الجمعة ٢٨ يناير انطلقت الملايين من الشباب والشيوخ والنساء والأطفال والعلماء والأطباء والمهندسين وجميع طوائف الشعب المصرى بالمظاهرة مع الشباب الغاضب الذى أحرق الحزب الوطنى الذى أسسه أحمد عز بأفخر أنواع الأثاث وقاموا بحرقه وحرق أجهزة الحاسب والهارد ديسك الذى يحمل كل المعلومات الخطيرة والدقيقة أمام رجال حفظ الأمن للمبنى كما تم سرقة مكاتب أحمد عز وجمال مبارك وجميع زعماء العملاء الذين لفظهم الشعب المصرى .

وقد تم تعيين وتكليف وزارة جديدة برئاسة الدكتور أحمد شفيق وزير الطيران الأسبق ثم توالت الأحداث الملتهبة فكان يوم الأربعاء السادس والعشرين من يناير نشرت جريدة المساء المصرية بكل شجاعة وحياد والتخلى عن الخوف والتمليق للسلطة بأن يوم الغضب تحول إلى انتصار للشرعية والديموقراطية والمتظاهرون عبروا عن مطالبهم فى توفير الوظائف وتحقيق العدالة الاجتماعية وقاموا باقتحام البرلمان وقد رد عليهم رجال الأمن الغاشم بإلقاء القنابل المسيلة للدموع وفتح خراطيم المياه عليهم لتفريقهم مما زادهم تماسكاً وقوة ورفضاً للنظام القائم وحدثت اشتباكات كبيرة بين المتظاهرين ورجال الشرطة مما أسفر عن استشهاد العشرات وتطورت الأحداث واشتعلت المواجهات وانضم عدد كبير من الصحفيين والإعلاميين إلى المظاهرات أمام مبنى دار القضاء العالى ثم توجهوا

إلى نقابة المحاميين حاول رجال الأمن تفريقهم بسيارات الشرطة وكان لدخول مجموعات كبيرة من الإخوان المسلمين الذين قاموا بإلقاء الخطب الدينية أثر كبير لحث المتظاهرين على المواصلة وعدم ترك ميدان التحرير وقد حاول عدد كبير من الشباب الدخول لمجلس الشعب وتحطيم الباب الخلفى له وهنا استطاع رجال الامن فرض كردوناً أمنياً كبيراً حول مبنى مجلسي الشعب والشورى وقد قامت رجال الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين مما تسبب فى قتل عدد كبير من المتظاهرين مما أثار حفيظة الجميع ودخلت رجال الشرطة فى حرب مع المتظاهرين لتفريقهم فلقى بعض الضباط ورجال الأمن المركزى مصرعهم فكانت تعليمات وزير الداخلية السابق " العادلي " بعدم استخدام العنف مع المتظاهرين وضبط النفس والصبر عليهم وقد نجحت جماعة الإخوان وأعضاء حركة ٦ أبريل وكفاية والجمعية الوطنية للتغيير بالدخول فى أجواء المظاهرة وكان للتليفون المحمول والفيس بوك أثر كبير فى تجميع وتوحيد قوى الشعب فى شتى أنحاء مصر رجالاً وشيوخاً وشباباً وفتيات وأطفال ونساء إفترشوا الأرض وإلتحفوا السماء واجتمعوا على كلمة واحدة وهى " أرحل " وإسقاط النظام الحالي وحل مجلسى الشعب والشورى وإلغاء قانون الطوارئ ومحاسبة الوزراء والمتسببين فى إفساد الحياة السياسية والنيابية بمصر وإيجاد فرص عمل للشباب وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الشعب .

وقد تقدمت المنظمة المصرية للدفاع عن الشرطة والوطن ببلاغ إلى المستشار عبد المجيد محمود النائب العام على ما تم من أحداث للمظاهرات ضد كل من الدكتور محمد البرادعى الرئيس السابق للمنظمة الدولية لهيئة الطاقة

النووية ، ومحمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان وعبد الحليم قنديل وجورج إسحاق رئيس جماعة حركة كفاية وحمدين صباحي عضو مجلس الشعب السابق وأيمن نور رئيس حزب الغد الأسبق والصحفى محمد عبد القدوس وقيادات حركة ٦ أبريل وأعضاء قناة الجزيرة القطرية للمحاكمة بتهمة التحريض على قلب النظام ومقاومة السلطات وإثارة الشغب والإعتداء على قوات الآمن وتعطيل المواصلات وقتل جنود من أفراد الشرطة فى ميدان التحرير وظل كفاح شباب الثورة المجيدة البيضاء مستمرًا فى جميع أنحاء الجمهورية ورفضهم للنظام الحاكم بكل صورة وأشكاله مطالبين بحياة كريمة ودستور جديد وحل مجلسي الشعب والشورى وفى هذا اليوم تم اعتقال نحو ٥٠٠ متظاهر من المتظاهرين بميدان عابدين وقامت السلطات المصرية بقطع الاتصال بالإنترنت وحجب مواقع التواصل الاجتماعي مما زاد من انفعال الشباب وغضبهم والتصدى لكل محاولات وأد ثورتهم حيث إحتشد أكثر من مليون مواطن فى الميدان احتشادا لجمعة الغضب كما سموها أعضاء الثورة منهم فقرروا أن تنطلق المظاهرات فى جميع ميادين المحافظات والمدن بعد صلاة الجمعة حتى تستجيب السلطات لطلباتهم وخاصة الرئيس محمد حسنى مبارك بالرحيل وترك السلطة وبالفعل قامت المظاهرات من كل حدب وصوب تجوب كل بلاد الجمهورية فانطلقت قوات الأمن المركزي لصد المظاهرات وتعذيب المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع ووقعت اشتباكات عنيفة أسفرت عن مقتل العشرات وإصابة المئات فأضطر الرئيس مبارك بصفته الحاكم العسكرى حظر التجوال فى القاهرة والإسكندرية والسويس للحد من الإنفعالات والسيطرة على الشارع فى أنحاء مدن

الجمهورية وخاصة مدينة السويس التى اشتعلت المظاهرات بها أكثر من أي محافظة أخرى حيث قام المتظاهرون بمهاجمة مبنى المحافظة ومديرية الأمن بالمدينة مما اضطرت القيادة بوزارة الداخلية بإصدار أوامر سرية لجميع رجال الشرطة بالتخلي عن أعمالهم والرجوع إلى منازلهم والإلتزام بالصمت وعدم الإدلاء بأى أحاديث صحيفة أو تلفزيونية مما أدى إلى زيادة العنف والغضب بين الشباب فانتشرت إثر ذلك الفوضى والانحلال واختلال النظام فقام عدد كبير من البلطجية لاستغلال الموقف لهدم كل ما هو يتبع الحكومة من مبان مهمة مثل أقسام الشرطة والمحاكم ومقرات الحزب الوطنى بكل محافظة وانتشرت عمليات السلب والنهب والترهيب لجميع أهالى الجمهورية مما اضطر الرئيس مبارك لإلغاء بيانه الهام والذي إنتظره الجميع بشغف لمعرفة ما سيحدث بالبلاد ففى ساعة متأخرة من مساء الجمعة ٢٨ يناير٢٠١١ أعلن قبوله لإستقالة الحكومة برئاسة الدكتور أحمد نظيف ولم يعلن تخليه عن السلطة وهو الطلب الأساسي للجماهير الغفيرة والمحتشدة بكل مدن ومحافظات الجمهورية على الإطلاق وفى صباح يوم السبت الموافق ٢٩ يناير٢٠١١ وبعد مرور ثلاثين عامً كاملة عيَّن الرئيس محمد حسنى مبارك لأول مرة فى تاريخ حكمه للبلاد نائبًا له وهو الفريق عمر سليمان قائد جهاز المخابرات المصرية وهذا اليوم من أسوا الأيام التي عاشتها البلاد حيث ساد الذعر كل بيت فى مصر وتجلت الوحدة الوطنية والإلتحام بين قوى الشعب فتم التصدي للمجرمين واللصوص والإرهابيين بأن قامت اللجان الشعبية بكل قرية ومدينة لحماية الأرواح والمنازل والمنشآت الحكومية فتم تأمين مداخل المدن والقرى وتناوب الشباب والشيوخ والفتيات

لحماية الأعراض والممتلكات العامة والخاصة وتجلت الوحدة بين قوى الشعب المختلفة وساد الحب بين الجميع روح جديدة دبت فى نفوس المصريين المخلصين للتصدى للمغتصبين الذين استطاعوا نهب عدد كبير من المحلات والشركات العامة والخاصة واستطاع عدد كبير من السجناء يقدر بأربعين ألف سجين من الهرب من السجون المصرية فى توقيت واحد وتهريب واحد وتهريب أكثر من ٣٠ ألف قطعة سلاح وهؤلاء المساجين زارعو بذور الخوف والرعب فى نفوس عدد كبير من افرد الشعب وقداتهم عدد كبير من الشرفاء وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلى بخلق هذا الفراغ الأمنى لمصالح شخصية وتصفية الحسابات مع نظام الحكم فى مصر آنذاك مما اضطرت إعداد كبيرة من الرعايا الأجانب بمغادرة البلاد نظراً للإنفلات الأمني وعدم استقرار الأوضاع فى ربوع البلاد والرئيس مبارك يعقد اجتماعات مستمرة تدارك الأوضاع بقدر مستطاع نعقد اجتماع مشتركا مع الفريق عمر سليمان نائب الرئيس الذى لم يستمر طويلا ومع المشير حسين طنطاوى وسامى عنان وكبار قادة القوات المسلحة وتعين الحكومة الجديدة بدون رجال الأعمال الذين دمروا البلاد وقضوا على ثروات مصر الغالية وتم تغيره ١٥ وزيرًا و أول الوزراء الذين تم تغيرهم وزير الداخلية و وزير المالية فبرغم التغير لم يقتنع المتظاهرون بذلك ولم تنفذ همهم بل زادت الأعداد والغفرة فى كل مكان من إرجاء المحروسة وطالبوا كل شاب وفتاة بالإنضمام إلى المظاهرة المليونية (مليون فرد) غدًا بميدان التحرير للمطالبة وعدم الاستكانة والعمل على بث روح الحماس فى نفوس الشباب وقد عادت قوات الشرطة فى هذا اليوم إلى مواقعهما بالتنسيق مع أفراد قوات الشعب التى ملكت زمام الشارع المصرى بعد

الفراغ الكبير الذي تركه رجال الشرطة وقد قامت اللجان الشعبية ضبط عدد كبير من المساجين الذين لاذوا بالفرار من السجون عقب إعلان تخلى الشرطة عن دورها الأساسى وحماية الوطن فقد شاهد عدد كبير من أفراد الشعب بعض رجال الشرطة الذين تخلوا عن شرف المهنة والدفاع عن أرواح فئات الشعب المصرى وهم يقومون بإتلاف السجون وإطلاق السجناء وتدير مراكز الشرطة وسرقة الأسلحة وتحريض الأهالي على السلب والنهب الفريق شفيق رئيس الوزراء يقوم بمهام وزير الطيران المدنى بجانب عمله كرئيس للوزراء . الرئيس مبارك يأمر بمد حظر التجول ليكون من الثالثة عصرًا وحتى الساعة لثامنة صباحا ولما كان للإعلام دور كبير فى اندلاع هذه الثورة كانت القنوات القضائية المنتشرة فى مصر مثل نقل قناة الجزيرة وقناة العربية وقناة (الحرة) يعملون بالتحريض على الإثارة و البلبلة والفوضى والتخريب فتم غلق قناة الجزيرة القطرية بذلك أغلقت القناة التى بثت روح الكراهية بين أفراد الشعب المصرى وتدعو لإلغاء معاهدة السلام التى بيننا وبين إسرائيل التى تمت فى كامب ديفيد عام ١٩٧٩ وبها لم تهدر قطرة دم واحدة من أبناء الشعب أو الجيش المصرى وتعمل هذه القناة لصالح دولة إيران وفى آخر اجتماعات مجلس الشعب فجر نواب المعارضة والأغلبية فى اجتماع صاخب مشترك للجنبين الدفاع والأمن القومى وحقوق الإنسان بمجلس الشعب مفاجأة كبرى حيث طالب النواب في الإجتماع الطارئ الذى عقدته اللجنة برئاسة الدكتور /فتحى سرور رئيس المجلس بالتحقيق فى حالة الإنفلات الأمني التي شاهدتها البلاد خلال الأيام الماضية حيث داهم المجرمون والبلطجية والهاربون من السجون منازل المواطنين وسرقتها وسرقة أسلحة رجال الشرطة والسطو على

المتاجر الكبرى وسرقتها وطالب النواب بصرف إعانة بطالة للعاطلين ووضع حد أدنى للأجور لا يقل عن ١٢٠٠جنيه وفى نفس اليوم تفقد المشير طنطاوي رجال القوات المسلحة فى العديد من المناطق الهامة والمنشآت الحكومية التى يحرسها أبناء القوات المسلحة و اطمئن المشير على الأهداف الإستراتجية والمبانى الحيوية وأن الأمور تسير بشكل جيد صافح المشير الضباط والجنود وتحدث معهم وطمأنهم بأن الأمور تسير بشكل جيد وتفقد أيضا مبنى الإذاعة والتليفزيون وبرفقة الوزير السابق للأعلام أنس الفقى الذى لم يَصْدُق الشعب في الأحداث التى تمر بها البلاد ولم يكن مؤيدًا لثورة الشعب المصرى مما جعل المواطن المصرى يتجه للقنوات القضائية غير المصرية حتى يتعرف على ما يدور فى بلدة من أحداث ولم يقم التلفزيون الرسمي بتغطية كاملة وصريحة للثورة الجديدة التى جمَّعت الشباب مرة أخرى بأعداد كبيرة تزيد عن المليون شخصى فى ميدان التحرير والمطالبة بإستقالة كل رموز الفساد وتغير الدستور وإسقاط الحكومة الجديدة برئاسة الفريق أحمد شفيق وبعد مطالبات عديدة تم عودة خدمة الإنترنت جزئيًا وعلى الفور كُلف الرئيس محمد حسنى مبارك الفريق عمر سليمان بالإتصالات الفورية بجميع القوى السياسية لبدء الحوار حول قضايا الإصلاح وتحديد التعديلات المقترحة دستوريا وتشريعيا وزمن التنفيذ والتعامل بسرعة لمحاصرة البطالة ومكافحة الفقر والفساد وتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار وإعادة الانتخابات مرة أخرى وفي الدوائر التى يوجد بها طعون من قبل محكمة النقض بما يكفل الإجراءات الدستورية والتشريعية فى غضون الأسابيع القليلة القادمة حتى يكون مجلس الشعب مجلسا دستوريا ويتمتع بثقة الشعب وتعد هذه الحوارات أول مرة

تتم فى وجود مندوبين ومتحدثين عن تنظيم الإخوان المسلمين وتعددت اجتماعات الرئيس مبارك بالحكومة الجديدة وحث جميع الوزراء على تخفيف المعاناة عن المواطنين والقضاء على مشكلات مياه الري وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين كما أكد على اتخاذ خطوات جديدة ومستمرة للإصلاح السياسى بما فى ذلك دستوريا وتشريعيا من خلال الحوار مع كافة القوى السياسية كما شددوا على الأولوية القصوى لاستعاد الثقة فى الإقتصاد بعد ما لحق به من إضرار وخسائر شديدة وطالب الحكومة بمحاصرة البطالة ومكافحة الفقر والفساد والارتقاء بالخدمات العامة التى تقدم للموطنين وقد اختتم الرئيس الاجتماع بالتأكيد على ثقته في قدرة مصر وشعبها على تخطى الوضع الراهن وثقته المماثلة فى قدرة الشباب والمواطنين على الدفاع عن مطالبهم وصالح الوطن وعدم السماح لأحد مهما كان بركوب الموجة أو ادعاء التحدث بإسمهم أو بإسم الشعب بأغلبيته الكاسحة النابذة للعنف والفوضى والتى تتطلع للأمن والإستقرار والتغير الكبير والإصلاحات الجديدة. وفى خطابه للأمة مساء الثلاثاء الأول من فبراير عام ألفين وواحد أكد الرئيس مبارك بأنه لن يرشح نفسه للانتخابات الرئاسية القادمة وأنة باق على أرض مصر ولن يغادرها وسيموت ويدفن فى أرضها وأنه سيعمل بكل جهده على الإصلاح ما استطاع وما أن استمعت الجماهير لهذا الخطاب حتى زرفت دموعهما عطفا وشفقة على الرئيس الذى ظل معها طيلة ثلاثين عاما كاملة وتفجرت قوى جديدة تعارض ما قام به الشباب من مظاهرات مناهضة لحكم الرئيس مبارك حتى احتشدت المظاهرات المؤيدة لمبارك من قبل أعضاء الحزب الوطنى الذين أكدوا أن الرئيس مبارك ليس رئيسا

الموجودين بميدان التحرير فقط ولكنة رئيس كل المصريين و خرجوا للتعبير عن حبهم وتقديرهم للرئيس مبارك وحملوا صوره فوق رؤسهم واللافتات المعبرة لبقاء الرئيس وعدم الرحيل فتصادمت المظاهرات المؤيدة للرئيس مبارك والتى حملت الأسلحة والمعدات وركبت الخيول والجمال بمظاهرة مناهضة والتى تجمعت بميدان التحرير فأسفرت التصادمات على استشهاد عدد كبير من الجانبين وسقوط آلاف من الجرحى من شباب الثورة المخلصين والذين لا يحملون الأسلحة والمعدات يزيد عددهم عن٣٧٠ شهيداً طالب عدد كبير من المتظاهرين بميدان التحرير زملائهم إنهاء المظاهرات و الإعتصامات وإعطاء الفرصة للحكومة ورجال الدولة لتحقيق التكليفات والوعود التى وعد الرئيس مبارك ومنهم من أكد على ضرورة الإستمرار فى التظاهر والبقاء بالميدان حتى يوم الجمعة وهو اليوم الذى سُمي بجمعة الرحيل لذا تقرر تأجيل انعقاد جلسات مجلس الشعب لأجل غير مسمى حتى ترد إليها طعون فإذا رأى المجلس بخلاف العضوية تفتح الدائرة وتعلق مرة أخرى للإنتخابات للإنتخابية بشفافية مطلقة ونزاهة وقد أكد الدكتور فتحى سرور على قيامه بإرسال خطابات إلى رئيس محكمة النقض ورئيس اللجنة العليا للانتخابات ورئيس هيئة قضايا الدولة الموفاة المجلس بتقارير محكمة النقض فى الطعون وإرسال الأحكام القضائية التى أصدرتها محكمة القضاء الإداري فى شأن الانتخابات وأن الدستور يحدد ٩٠ يوما لوصول تقارير محكمة النقض إلى مجلس الشعب بشأن الطعون الانتخابية وفى تجمع غير مسبوق بميدان التحرير تجمع أكثر من ٣ ملايين من المواطنين المصريين من كل فئاته للمطالبة بالرحيل الفورى للرئيس محمد حسنى مبارك وتخليه عن منصبة

فورا ولما كان للإعلام دور كبير فى زعزعة النظام الدكتاتوري الذى كان يسود مصر فقد كان للقنوات الفضائية شعارات وأهداف مثل قناة الجزيرة القطرية التى رفعت شعاراً مهما وهو ((معا لإسقاط النظام فى مصر))وقد نشرت جريدة المساء اليومية المصرية أخبارًا تؤكد سيطرة الجيش المصرى على المنشات الحكومية وعلى جميع مؤسسات الدولة وقد نجح رئيس الوزراء الفريق احمد شفيق بإجراء حوارات مع شباب المتظاهر للوصول معه على صورة اتفاق لتجنب البلاد ويلات الانقسام والفوضى والدخول فى حرب أهلية بين المصريين وأن ما تبقى من مطالب الشباب يحتاج لبعض الوقت وأن الرئيس حسنى مبارك قد قرر أن يتنحى عن العمل السياسى فى سبتمبر المقبل وأن وجوده خلال الفترة بعد صمام أمان لمصر وشعبها ولن يتم ترشيح ابنه أيضا فى الانتخابات القادمةهذا ما أكده رئيس الوزراء في مقابلة على قناة (الحرة) عن أمله فى أن يتم التغير والانتقال السلمى للسلطة بأسلوب متحضر وكريم يليق بمصر وشعبها وفى مقابلة تليفزيونية مع الرئيس الامريكى اوباما أكد أن بلادة تقف ضد العنف التنكيل بالصحفيين ويجب ضبط النفس وأن مستقبل مصر سوف يقرره الشعب المصرى ومن الواضح أن هناك عملية لنقل السلطة فى مصر بدأت بالفعل ويجب أن تشمل الاهتمام بحقوق الإنسان وحرية والتعبير عن النفس وإجراء انتخابات نزيهه وعادلة وأعرب عن أمله أن تنتهي لحظات الاضطراب التى تعانى منها مصر وأن يكون المستقبل لصالح كافة المجتمع المصرى بكل طوائفه وأن مصر دون ذات حضارة عريقة وإن كانت تمر بمرحلة تحول دون ذلك وأن شعبها قادر على رسم مستقبلة الذى يستحقه وأن مصر دولة صديقة للولايات المتحدة الأمريكية

هذا وقد فرضت القوات المسلحة تعزيزات أمنية مشددة بالطرق المؤدية لميدان التحرير بوسط القاهرة لتأمين المعتصمين كما قامت لجان تفتيش عن الأسلحة حفاظاً على سلامة المتظاهرين وكذلك منع دخول أي وسائل الإعلام إلاّ بإذن من اللجنة والتأكد من عدم دخول أى من الأجانب والجماعات التى تستهدف أمن واستقرار البلاد وقد هتف المتظاهرون بشعارات السلامة وإطمئنان (سلمية سلمية) وقد هتفوا للقوات المسلحة على دورها البارز وإخلاصها لتفادي أزمات كبيرة وفى مشهد غير مسبوق قام اللواء/ محمود وجدي وزير الداخلية الأسبق بتفقد لعدد كبير من أقسام الشرطة بالقاهرة وأكد على عودة رجال الشرطة إلى الشارع بسرعة وكذلك إلى أقسام الشرطة المختلفة وعادت بناء الأقسام والمنشآت التى تضررت من الأحداث الأخيرة والحفاظ على الأمن والنظام وحسن معاملة المواطنين وعودة شعار(الشرطة فى خدمة الشعب) وإلتقى الوزير خلال جولته بعدد من الموطنين المترددين على أقسام الشرطة لقضاء حوائجهم القانونية أكدوا على انتظام العمل وسهولة حصولهم على الخدمات الأمنية مما دفع الجماهير إلى الهتاف بحياة مصر والمصريين وطمأنهم بأنه يجوب جميع أنحاء الجمهورية لتامين التلاحم بين الشعب والشرطة وفى آخر إجتماع للوزارة برئاسة الرئيس السابق محمد حسنى مبارك فى الخامس من فبراير ألفين وأحد عشر أعلن رئيس الوزراء أحمد شفيق أن الوضع فى أصبح مطمئنا للغاية والأحوال المدنية تتحسن يوميا وأن الحكومة تركز جهودها فى هذه المرحلة لزيادة صلابة الجبهة الداخلية إستعادة الإستقرار وتلبية احتياجات المواطن الأساسية حتى يمكن لنا أن نتجاوز هذه المرحلة بسلام معرباً عن اعتقاده أن كافة الشواهد تشير إلى قرب

تجاوز هذه المحنة وهذا ما أشار إليه الدكتور/ على المصلحي وزير التضامن الإجتماعي وأنه تلقى تعليمات من الرئيس على ضرورة الإعلان عن سعر القمح طبقاً للمؤشرات العالمية بحيث يكون السوق المحلى داعمًا لزرعات القمح وأن الإحتياطي الإستراتيجي من القمح يكفينا حتى٣٠يونية القادم أن شاء الله وأن جميع المخابز تعمل ولم تتوقف كذلك المطاحن وقد زادت طاقتها بعد التخفيف من ساعات الحظر المفروضة على وسائل النقل والتحركات بين العمال وقد اعترف الوزير بالأزمة التى حدثت خلال اليومين الأوليين من نشوب الثورة الجديدة كما أكد على توفير كميات كبيرة من السولار بالتعاون مع وزارة البترول وفى عموده اليومي للأستاذ الكبير أنيس منصور (مواقف) فى الأهرام أكد أن الرئيس الراحل محمد نجيب عاش فى مصر ولم يكن رئيسا لها وإنما كان الرئيس هو الرئيس جمال عبد الناصر وهو الرئيس الوحيد الذى تلقى عذابه وهوانه وقد عاش عبد الناصر زعيما ومات زعيما أو هو الرئيس الذى نحى نفسه من الحكم وأعاده الشعب وهو الواحد الذى تلقى بدلاً من العذاب الوحيد عذابين عذاب انفصال سوريا وفشل الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٦١ وعذاب النكسة التى عاشتها مصر بل والوطن العربى سنة ١٩٦٧ وكانا أقوى من الاحتمال فمات صغيرًا وأنور السادات بطل الحرب والسلام لا ذاق طعم النصر ولا ذاق طعم السلام وإنما قضينا على كل ذلك برصاصة واحدة فى يوم عيده وعيد القوات المسلحة والقاتل ضابط بالقوات المسلحة وحسنى مبارك الذى جنى ثمار النصر والسلام فى أطول مدة رئاسية عرفتها مصر وربما الوجع الوحيد الذى عاناه هو فقدان حفيده الذى ارتدى من أجله السواد وهو الرئيس الوحيد الذى سمع الجماهير

تطالب بتنحية ولكنه لم يستطع أن يتنحى فهناك إصلاحات دستورية لا يمكن أن تتم إلا إذا كان رئيساً وأعلن أنه باق تسعة أشهر وبكت عليه عيون كثيرة تمامًا أعلن عبد الناصر أن يتنحى عن السلطة. لقد أحست الجماهير أنه ذهب أو أنه ذاهب لكن حسنى مبارك بأعصاب حديدية أعلن خطاب إلى الشعب بمنتهى العقلانية والحكمة وقد اختار اثنين من أفضل رجاله عمر سليمان الرجل الذي رأس جهاز المخابرات سنوات طويله والذى صار مثل بوتين رئيس روسيا بعد ما كان نائبا للرئيس وأحمد شفيق الذى نجح نجاحاً باهراً كوزير الطيران و وزير بناء المطارات فعمر سليمان وأحمد شفيق قد تم نضجهما على نار هادئة وفى نفس اليوم استقال جمال مبارك وصفوت الشريف من هيئة مكتب الحزب الوطنى إلى الأبد وفى تصريح لجريدة الجارديان البريطانية قالت أن ثروات الرئيس مبارك وعائلته تتراوح بين ٤٠ إلى ٧٠ مليار دولار فى بنوك بريطانيا وسويسرا.

لقد إتخذت جريدة الأخبار المصرية أسلوباً ومنهجاً متوازناً أثناء إندلاع الثورة فكانت أولى الصحف التى تتحدث عن الثورة بطريقة جيدة وحيادية دون الصحف اليومية الأخرى فقد نشرت فى أولى صفحاتها عن التطورات المفاجأة فى الحزب الوطنى حيث قيل الرئيس مبارك باعتباره رئيس الحزب استقالة هيئة المكتب المكونة من صفوت الشريف أمين عام الحزب وجمال مبارك الأمين العام والمساعد وأمين السياسات ومفيد شهاب الأمين العام والمساعد ود. زكريا عزمى الأمين العام المساعد وأمين الشئون المالية والإدارية و د. على الدين هلال أمين الإعلام وكان قد تم إقالة أحمد عز أمين التنظيم الأسبوع الماضي وإصدار

الرئيس مبارك قرارًا بتعين الدكتور حسام بدراوى أمين عام للحزب وتشكيل هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب من د.حسام بدراوى الأمين العام وأمين السياسات د/ محمد رجب أمينا عاماً مساعد أو أمينا للتنظيم ود/ محمد عبد اللاه أميناً عاماً ومساعد وأميناً للإعلام وماجد الشربينى أمينا للعضوية والمهندس محمد هيبة أمينا للشباب و د/ محمد كمال أميناً للتدريب والتثقيف السياسي وأكد الدكتور محمد عبد اللاه أن هذه التغيرات فى هيئة مكتب الحزب تأتى فى إطار تطوير الأداء الحزبي لإستيعاب التغيرات الجديدة فى الشارع السياسي والتفاعل مع المطالب المشروعة للشباب وقال أن الحزب الوطنى سيستمر فى عطائه باعتباره الحزب صاحب الأغلبية فى الشارع السياسى وأضاف الدكتور عبد اللاه أن هيئة مكتب الحزب بتشكيلها السابق أدت واجبها على أكمل وجه خاصة فيما يتعلق بتطوير الحزب ولكن التغير سنة الحياة وقد واصل عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية لقاءاته مع القيادات السياسية ورؤساء الأحزاب والمعارضة فى إطار الحوار الوطنى المطروح للوصول إلى حلول للازمة الحالية وبحث المطالب ورؤية الأحزاب الأخرى حول التعديلات الدستورية المطلوبة والإصلاحات السياسية والإجتماعية والإقتصادية التى تحقق مطالب الشعب والتى نادى بها المتظاهرون خلال الأيام الماضية وتم شرح إبعاد الأزمة والأوضاع الراهنة ورؤية الدولة لحلها وطالب رؤساء الأحزاب المختلفة مثل الوفد والتجمع والناصري وطالبوا بتعديل مواد أخرى للدستور غير التى طرحها الرئيس والمتمثلة فى المادتين ٧٦ ، ٧٧ وأظهر نائب رئيس الجمهورية استجابه التعديل المادة ٩٣ ، ٨٨. المتعلقة بالإشراف القضائي على الإنتخابات لضمان النزاهة الكاملة

طالعتنا جميع الصحف المصرية المعارضة منها والحكومية بالإفراج عن أوائل غينم المدير الاقليمى لجوجل ومفجر الثورة الحديثة والتى وصفت بالطهارة والنقاء وبدون دماء أو تدمير حيث أُعتقل من خلال المظاهرات ولدوره الكبير في إدراتها وتنشيطها كما أكدت جميع الصحف على أن أطراف الحوار الوطني اتفقوا على التمسك بالشريعة وضمان الإنتقال السلمي للسلطة ورفض التدخل الأجنبي والتأكيد على وطنية شباب ٢٥ يناير والتحقيق مع المتسببين فى الانفلات الأمني وملاحقة المفسدين وإنهاء حالة الطوارئ وفقاً للظروف الأمنية واستعادة الأمن والاستقرار كما تم الاتفاق على أن تعلن الحكومة عن فتح مكتب لتلقى الشكاوى من معتقلى ذوي الرأي من جميع الإنتماءات المختلفة والإفراج عنهم فورا مع تعهد الحكومة بعدم ملاحقتهم أو التضييق عليهم فى ممارسة نشاطهم السياسى وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وعدم فرض أية قيود على أنشطتها بالإضافة إلى تشكيل لجنة وطنية تتولى متابعة تنفيذ ما تم التوافق عليه ورفع تقارير وتوصياتها لنائب الرئيس كما ارتفعت البلاغات المقدمة ضد المسئولين السابقين بالدولة مثل حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق والمهندس أحمد المغربي وزير الإسكان السابق وزاهير جرانة وزير السياحة السابق وأحمد عز وزير التنظيم السابق بالحزب الوطني إلى مائة بلاغ حيث تتلقى نيابة الأموال العامة العليا تحت إشراف المستشار على الهوارى رئيس الاستئناف للنيابة الأموال العامة العليا وأمر بتشكيل فريق من رؤساء النيابة العامة والمستشارين عماد عبد الله وأشرف رزق المحامين العامين استعداداً لقيامهم بالتحقيقات مع كل من أحمد عز والمغربى وجرانة ورشيد وسوف يواجه المسئولون الأربعة تهم

منها التربح لنفسه والتربح للغير والإستيلاء وتسهيل الإستيلاء على المال العام والإضرار العمد به وتسهيل التعدي على أموال الدولة أما وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي فسوف يواجه بعدت اتهامات منها قتل المتظاهرين وانسحاب الأمن من شوارع القاهرة واستخدام التعذيب كمنهج فى أقسام الشرطة كما تسبب فى خروج الآلاف من المساجين فى الشوارع حتى بلغ عددهم ١٧ ألف سجين تمكنوا من الهروب بطرق مختلفة وقد أجبر على عدد منهم بالخروج من السجن لذا قامت نيابة الأموال العامة العليا باتخاذ إجراءات يمنع الوزراء السابقين من السفر وتجميد حساباتهم فى البنوك كإجراء وقائي لحين استكمال التحقيقات وذلك فى إطار الإجراءات الاحترازية التى تتخذها النيابة العامة والتى كانت قد تلقت بلاغات بشأن جرائم العدوان على المال العام والتى تتعلق بالوزير أحمد المغربى وزير الإسكان السابق بالإستيلاء على المال العام وتسهيل الإستيلاء عليه والتربح من خلال بيع جزيرة آمون وتخصيص أراضى مملوكة للدولة لرجال أعمال بالأمر المباشر وتبين مساحتها ٢٣٨ فداناً إلى إحدى الشركات الخاصة بمبلغ ٨٠ مليون جنية لم يتم تسدد للشركة منها سوى ٤ ملايين بينما استحوذت على الأرض والفندق المقام عليها وتبين أن الشركة المشترية مملوكة للوزيرين السابقين المغربى ومحمد لطفي منصور أما زهير جرانة وزير السياحة السابق كان مشتركا مع الغير فى الإستيلاء على المال العام وحصوله على أراضى مملوكه للدولة فى الإسكندرية والساحل الشمالي ومطروح من وزير الإسكان السابق بالأمر المباشر وكان من نصيب أحمد عز أكثر من عشرين بلاغاً تتضمن ضلوعه فى إطلاق أعمال التزوير والبلطجة لضمان نجاح مرشحي الحزب الوطنى

فى الانتخابات وبلاغ أخر عن قيامة بإفساد الحياة السياسية وإشتراكه مع عدد من الوزراء السابقين بالإستيلاء على المال العام والحصول على قطع أراضي بالأمر المباشر فضلاً عن احتكاره الحديد فى السوق المصرى كما تعددت البلاغات ضد البلطجية الذين انتشروا بصورة مرعبة نتيجة الانفلات الأمني الذى ساد البلاد الأيام السابقة ومع عودة رجال الشرطة لعملهم انطلقت أصوات سارينات النجدة من سيارات الدوريات الأمنية وأوناش المرور كما عملت وحدات المرور والإطفاء وأقسام الشرطة بكامل طاقتها وقام مديرا من الجيزة وأكتوبر بجولات تفقديه على اللجان الشعبية التى تم تزويدها بإفراد من الشرطة بملابس مدنية لمساعدة الشباب فى أداء مهامهم فى تحقيق الأمن مع وضع خطة لربط جميع القوات فى اللجان الشعبية بخط اتصال يسمح بسرعة الإنتقال والمعاونة فى حالات ضبط الخارجين على القانون من البلطجية والهاربين من السجون المختلفة ومن الأعمال الايجابية التى قام بها الشباب ترميم أقسام الشرطة التى تعرضت للتخريب والتدمير والحرق من الفئة التى استغلت الإنقلات الآمنى وعدم وجود لرجال الشرطة ومن ومظاهر الوحدة الوطنية التى تجلت فى هذه الثورة قيام الآلاف من الاقباط المتظاهرين فى ميدان التحرير قداس الأحد بجوار إخوانهم المسلمين حيث قاموا بترديد الترانيم والتراتيل ومنهم من قام بقراءة آيات من الإنجيل وطالبوا الجميع بالصلاة في صمت وفى اثناء ذلك رفع المتظاهرون الصليب بجوار المصحف الشريف وهتفوا يحيا الهلال مع الصليب والشعب المصرى يد واحدة كما تم إذاعة أغنية السيد المسيح للفنان الراحل عبد الحليم حافظ وبعض الاغانى الدينية للمسيحيين كما حضر الصلاة الدكتور /إيهاب الفراط ممثلاً للكنيسة

الإنجلية والذى هتف وسط المتظاهرين مسلم وقبطى يد واحدة وألقى كلمة ذكر فيها أن المسيح جاء إلى الأرض لتكون هناك حياة أفضل وهذا هو الحال بالنسبة للإسلام الذى كان له هدف نشر التسامح والمحبة والآخاء بين جميع الناس كما تجمع عدد كبير حول الدكتور /محمد السخاوي الذي طالب بإلغاء مجلس الشعب وتغير اسمه الى مجلس الحكماء وإلغاء مجلس الشورى وتغير اسمه الى مجلس العظماء وكل حزب يختار عشرة من مرشحين فى مجلس الشعب للإنتخابات وكذلك يتم تعيين العظماء فى مجلس الشورى ويكون بدل الجلسات ٥٠ جنيها فقط قيمة المواصلات للعضو فى نفس الوقت اختلفت الآراء حول التأييد والمعارضين للشخصيات المتواجدة البارزة مثل الدكتور محمد البرادعى وأيمن نور وغيرهم أثرت هذه الأحداث تأثيرًا كبيرًا على القيادة الإسرائيلية فدعى رئيس الوزراء الإسرائيليى نتنياهو إلى الإسراع فى بناء السياج الآمني على الحدود المصرية الإسرائيلية وقال نتنياهو يجب ضرورة العمل لاقامة مشروعين جديدين مع مصر المشروع الأول هو تطوير حقل الغاز الفلسطينى المتآخم لمدينة غزة الذى تباحث حوله مؤخرًا مع مبعوث اللجنة الرباعية الدولية تونى بلير ليكون مصدراً بديلاً للطاقة خاصة بعد وقف إمداد إسرائيل بالغاز المصرى وأما المشروع الثاني فهو تدشين خط سكة حديد بين ميناء فى أسد فرايلات ليصبح فى المستقبل القريب جسراً برياً موازياً للعمل قناة السويس وكان مصدرًا رفيع المستوى وقد وصف الأزمة السياسية فى مصر بأنها الأخطر من نوعها على إسرئيل وعلى منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة وائل غنيم مفجر ثورة الشباب ٢٥ يناير يعترف بعد الإفراج عنه بأنه لم يتعرض لأي تعذيب من قبل

رجال الأمن وأن المظاهرات بدأت ثم أنضم المسلمون إلينا والإخوان المسلمين يوم الجمعة وأننا سوف نقوم بتشكيل حزب سياسى أو تحت قيادات حزب الإخوان إن استعادة الثقة بين الجميع أهم من تشكيل حزب سياسى للجماعة ثم أكد وائل غنيم أن الجميع كانوا يقولون عليه وعلى جميع زملائه الذين قاموا معه بالمظاهرات بأنهم (شوية عيال) ولكن تحقق النجاح الذى لم يتوقعه هو شخصياً وأن الذى حدث لم يكن مخططا له ولكن الظروف هى التى ساعدت على نجاح الثورة وإرادة الله قد شاءت وقد تم إعتقالي مساء يوم الخميس ٢٧ يناير بعد لقاء لي مع زميل فى الواحدة صباحا وأنا فى الطريق لمنزلى فوجئت بأربعة أشخاص يلتفون حولي ويدخلونى فى أحد السيارات واقتادوني إلى مبنى لا أعرفه ثم تم وضع رباط أسود على عيني وأن هؤلاء الناس فعلاً يحبون مصر وقلبهم عليها ولكن الأوامر التى صدرت لادخل لهم فيها وأشكر الدكتور حسام بدراوى الذى بذل جهداً كبير من أجل أن إخرج من المكان الذى كنت فيه بدون وجهة حق فأنا لم أفعل شيئا ولم أرتكب أى جريمة سوى أننى أحب بلدى ومستعد أن أضحى بروحى من أجلها والذين دخلوا معى أيضا مستعدين يموتون فى سبيل نجاح الثورة وليس لتخريب البلد كما دعى البعض لأننا شعب جميل ويتحمل الكثير ويظهر معدنه فى وقت الشده دائما ولقد إلتقيت بالوزير محمود وجدى وزير الداخلية الجديد الذى قلت له أننا نعانى من أمرين مهمين أولهما أننا لا نتحاور معا كشعب وقيادات وأيضاً هناك إنعدام الثقة بيننا ولقد أصبحت المواقع الإلكترونية منبراً سياسياً للتعبير عن مطالبنا العادلة كما أشار إلى أن المتظاهرين من أبناء مصر ليس لهم إنتماءات سياسية وأن البعض القليل منهم شباب أحزاب وجماعات

وتيارات القوى الوطنية التي التزمت بألا ترفع أعلاما أو شعارات سوى علم مصر لأن هذه الثورة هي ثورة مصرية ولا يستطيع أحد أن يملى عليهم أجندات خارجية أو لغات مختلفة لقد استعد الشباب خبر إعلان إطلاق سراح وائل غنيم المؤسس الخاص لصحيفة (كلنا خالد سعيد)على الفيس بوك التي ألهمت الكثيرين وكانت أحد الداعين إلى ثورة ٢٥ يناير التي قادها الشاب وائل غنيم ناشط ألكتروني ويعمل كمدير تسويق بشركة جوجل العالمية قدَّم للشباب نموذجاً لما قام به من مشاركات إيجابية وفعالة في مجال تكنولوجيا للمعلومات ودعم المحتوى العربي على شبكة الإنترنت الرئيس مبارك يرحب بنتائج الحوار الوطني مع كافة القوى السياسية بما فيه ذلك الشباب الذين قاموا بمظاهرات ٢٥ يناير بما يتضمن الانتقال السلمي للسلطة وقد أعطى التعليمات بعدم التعرض للشباب لأنهم يستحقون تقدير الوطن ولا يجب ملاحقتهم أو التضييق عليهم أو مصادرة حقهم في حرية الرأي والتعبير عن آرائهم وقد أصدر تشكيل اللجنة التي ستتولى الإعداد وللتعديلات الدستورية ولجنة أخرى للمتابعة عما تم تنفيذ ما أتفق عليه بين أطراف والحوار ولجنة أخرى لتقصى الحقائق عما حدث في مصادمات الشرطة والمتظاهرين في الموقعة التي سميت بموقعة الجمل ولجنة أخرى تسمى (اللجنة الدستورية) التي ستطلع تبادل التعديلات الدستورية المطلوبة وما تقتضيه من تعديلات تشرعيه مصاحبة كما أصدر تعليماته لرئيس مجلس الوزراء لتشكيل لجنة لمتابعة التنفيذ الأمني لما تم التوافق عليه بين الطرفين والحوار الوطني .

أكد الدكتور/أحمد شفيق رئيس الوزراء أن الحكومة ستتخذ حزمة من الإجراءات لتنشيط حركة الإقتصاد المحلى وزيادة معدلات التشغيل مشددًا على

أنه لن يتم الإستغناء عن أي عامل ولن يضار أي عامل في راتبه نتيجة الأحداث الأخيرة التي تمر بها مصر وسوف تم صرف التعويضات لكل الأطراف التي أضيرت من الأحداث خاصة المنشئات الصغيرة والمتناهية في الصغر والعاملين المؤمن عليهم وكافة المضارين من عمليات السلب والتخريب والتي تم تخصيص صندوق مالي لصرفهما برأسمال ٥ مليارات جنيه وأكد أن الحكومة ستتخذ العديد من الإجراءات لضمان الأمان الاجتماعي للمواطنين من خلال ضخ المزيد من الاستثمارات في قطاع التعليم والصحة والتدريب لرفع كفاءة وقدرة المواطن المصري وتحسين مهاراته بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل الحقيقية وهو ما سيعود بالإيجاب على جاذبية مصر للاستثمار محليا وخارجياً وسوف يتم فوراً محاسبة المقصرين والمتقاعسين عن أداء الخدمات العامة للموطنين وبرغم ذلك المتظاهرون يحتشدون للمظاهرة الكبرى والتي سميت (بجمعة التحدي) ضد النظام القائم على المحليات الفاسدة والمرتشين والوزراء المنافقين الفاسدين وقد قام رجال الجيش بتأمين مظاهرة ضمت عددًا كبيراً من المتظاهرين إلى مقر وزارة الداخلية وهم يهتفون (سلمية سلمية) ثم اتجهوا إلى شارع الفلكي وشارع مجلس الشعب وأمام المجلس ومجلس الشورى ووزارة الصحة رددوا الهتافات المنددة بمجلس الشعب ونوابه بعبارة (باطل باطل) وطالبوا برحيل النظام وحل مجلس الشعب والشورى وإلغاء قانون الطوارئ ثم إلتهبت المظاهرات مطالبة بمحاكمة الفاسدين وبدأت الأعداد تتزايد بشكل مستمر وجلسوا على الأرض بما اضطر رجال الجيش لإقناعهم بالعودة إلى ميدان التحرير حتى تتحقق السيولة والمرونة.

جريدة الدستور نشرت في صدر صفحتها الأولى بأن المتظاهرين يحيطون بمجلس الشعب والشورى ووزارة الداخلية ومُنع الدكتور احمد شفيق من دخول مجلس الوزراء والدكتور سرور خرج من مبنى مجلس الشعب متخفياً من الباب الخلفي خوفاً من المظاهرة الحاشدة التي امتدت بطول الشوارع المؤدية للبرلمان ولم يستطيعون الاقتراب من البوابة الخامسة لمجلس الشعب حيث تطوقها دبابات الجيش منذ اندلاع ثورة الغضب وقد طالب المتظاهرون بضرورة استبعاد جميع مستشاري وزير الصحة السابق حاتم الجبلي الذي وصل راتب الواحد منهم ٤٠ ألف جنية وفى ظل المطالبات الملحة برحيل الرئيس مبارك عن البلاد ودعت المستشارة الألمانية الرئيس مبارك بالسفر إلى ألمانيا للعلاج في حين أكد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية أن هذه الدعوة تعد تدخلا سافراً في شئون بلادنا الداخلية وأن الرئيس مبارك لن يترك البلاد إلى ألمانيا أو إيطاليا أو غيرها وسيدير خارطة الطريق وأمور البلاد حتى نهاية ولايته الرئاسية ونفى سليمان أن يكون هناك صفقة أو تعهدات تمت بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين وقال تعاملنا معهم كقوة سياسية في مصر وأهداف الإخوان لم تتفق يوماً مع أهداف أي نظام حكم في مصر.

ثم أكد على توقع المسئولين بالدولة لتجميع الشباب من خلال الفيس بوك قبل عام من وقوع الأزمة لكنا لم نكن نتوقع أن يزيد المشاركين فمنها عن ١٠٠ ألف شخص ولا يمكن أن نستخدم دبابة ضد الناس. الإعلام المصري وخاصة التليفزيون الحكومي كشفته ثورة الشباب فقد افتقد الرؤية في معالجة الحدث ولجأ لدعم النظام بأسلوب تقليدي فأساء إليه وتسبب في اشتعال الثورة وأن

طريقة التعامل للتلفزيون الحكومي تجاه الثورة وإنحيازه للنظام دون موضوعية وخاصة وزير الإعلام شخصيا مما أفسح المجال أمام القنوات الأخرى العربية والأجنبية التي لجأ إليها المشاهدون لمحاولة الإلمام بما يحدث ومعرفة الحقيقة من خلال الصورة الحية والتغطية الموضوعية دون إنحياز فالإعلام المصري سقط سقوطا ذريعا طوال الوقت كما أن القائمين على التليفزيون الحكومي مسئولون بدءًا من وزير الإعلام شخصا عن حالة الذعر التي إنتابت الشعب في الأيام الأولى للثورة خاصة يومي الجمعة والسبت ٢٨، ٢٩ يناير حيث وصل لكل مواطن مصري عبر التلفزيون الحكومي أنه بعد لحظات سوف ينقض عليه لص أو بلطجي يسلب منزله وأن من الواجب التحقيق مع من تسبب في ذلك سواء من التليفزيون أو من رجال وزارة الداخلية حيث لحظنا الأخطاء المبالغة في تغطية أعمال السلب والنهب وغياب الآمن مع أن ذلك يشير إلى القصور الذريع لجهاز الشرطة الذي انسحب من الميدان وترك البلد تموج في دماء بعضها البعض وقد ضلل التلفزيون المصري المصريين حيث وجه كاميراته على صورة النيل وكأن الأحداث في بلد آخر وشوه صورة مصر بالكامل كما يؤخذ على وزارة الإعلام عدم حماية المراسلين والمصحفين الأجانب مما آثار غضب الدول الخارجية كما جاء على لسان ساركوزى الرئيس الفرنسي بعد اختفاء صحفيين فرنسيين أثناء تغطيتهم للثورة ويرجح أن يكون أحدهم قد قتل على يد رجال الأمن والتلفزيون المصري تفرغ فقط للرد على قناة الجزيرة دون أن يغطى الحدث واللحظة الفارقة في تاريخ الوطن في صورة بدأت وكأنها تستخف بعقول المصريين والجماهير الثائرة وهو غير لائق في ظل التغيرات الكبيرة التي تمر بها البلاد كما أكدت الدكتورة /ماجي الحلواني

أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة انه بالفعل كانت هناك حالة من عدم التغطية الشاملة للأحداث في التليفزيون الحكومي لأنه ربما حاول تداركها في الأيام التالية من الأحداث كما رأينا في برنامج مصر النهارده الذي استضاف مجموعة من المحتجين الذين انتقدوا التلفزيون وهذا ليس في صالح الوطن الآن ذلك يصرف الناس إلى الفضائيات الأخرى التي تستهدف أمن مصر واستقرارها كما جاء مثلا في قناة الجزيرة استمرار تأكيدها على إسقاط النظام في مصر كما إنتقد الإعلامي عماد أديب تغطية التليفزيون المصري وأن هذه القنوات قامت لشحن الجماهير وأثارتهم في الوقت الذي لم يخرج فيه وزير الإعلام ليتكلم إلى الجماهير ولو كانت كلمات قليلة في ظل هذا الحدث الخطير في تاريخ مصر وبالتالي فقد ظهرت وزارة الأعلام وهى غير قادرة على مواجهة الأزمة وعلى التعامل معها ولم تستوعب الأحداث وأن الاستراتيجية الإعلانية في التليفزيون لم تكن تدرك كيف تتواصل مع الظروف الحرجة في مصر كما ظهر وكأنة بوق لتأييد النظام بحق بغير حق مما اشعر المشاهد أن هناك تعمد في إيصال صورة رائعة عن الحكومة والنظام قد ينتقدها الجمهور.

والصحف المصرية تؤكد بأن المظاهرات تشتعل فى المحافظات وخاصة محافظة بورسعيد حيث إندلعت المظاهرات العارمة فى شوراع المدينة وتجمعت أمام مبنى المحافظة ضمت سكان منطقة زرزارة العشوائية ويسكنها أكثر من ثلاثة آلاف أسرة فى عشش من الخشب والصفيح وكانوا قد طالبوا الحكومة تدبير مساكن حكومية لهم بعد أن أقاموا فى هذه العشش أكثر من خمسة عشر عاما وردد المتظاهرون هتافات ضد الحكومة والمسئولين وتم الإتفاق على أن يتقدم

اصحاب العشش بالمستندات الخاصة لإعادة تسكينهم ولأسباب غير مفهومه ولم يتم استلامهم لهذه المساكن فتوجهوا إلى مبنى المحافظة وحطموا واجهاته الزجاجية بالكامل كما أفرغوا محتويات صالون استقبال كبار الزوار من الأساس وأحرقوه خارج مبنى المحافظة وقد ساد الرعب العاملين بمبنى المحافظة وقد تم اخلائهم من مخارج جانبيه كما تم اخلاء جميع الوحدات والمصالح الحكومية فى المدينة خوفا من تعرض العاملين بها للخطر وكذلك وحدات القوات المسلحة ووحدات فرق الامن جهوداً كبيرة للسيطرة على الموقف حيث سمعت أصوات الطلقات النارية لتفريق المتظاهرين الذين أصروا على البقاء أمام مبنى المحافظة وبعد ما يقرب من ساعتين من الأحداث الساخنة والملتهبة بدأت عمليات مفاوضات جديدة مع المتظاهرين شارك فيها مسئولوا المحافظة و رجال الأمن مع طرح مجموعة من الحلول لحل الأزمة تمثلت فى موافقة المحافظ عليها والذى إنتقل إلى مكان آخر خارج مبنى المحافظة لمتابعة الموقف كما وافق على تخصيص ٤١ منفذا حكوميا تبدأ من صباح اليوم فى تلقى المستندات الخاصة بقاطنى العشش لتسليمهم للوحدات المخصصة لهم فى بداية مارس القادم وتواجه المحافظة مشكلة كبيرة حيث قام بعض سكان العشش بإقتحام المساكن التى مازال يجرى العمل فيها والتابعة إلى المحافظة ومازال الكثير منهم يقيم فى الوحدات المقتحمة كما تعرضت وحدات حكومية سكنية لعمليات سلب ونهب من بعض العناصر الخارجة على القانون وقد تكبدت المحافظة خسائر تقدر ١٥٠ مليون جنيه وفى المساء اشتعل الموقف مرة أخرى حيث توجه الغاضبون الى استراحة المحافظ فى حي شرق وأشعلوا فيها النيران وحاولت سيارات الإطفاء

إخماد النيران فألقى المتظاهرون عليها الحجارة وعادت مرة اخرى فدفعت قوات الجيس دبابات إضافية للسيطرة على الموقف وسمعت أصوات طلقات نارية فى الهواء وقد شهدت محافظة الوادى الجديد أحداث شغب أسفرت عن قتل ٥ أشخاص كما أضيرت ٧ مبان شرطية فى مدينة الخارجة حيث قام متظاهرون فى مجموعات بإحراق مبانى إدارة المرور والحزب الوطني وإدارة مرور الخارجية وقسم شرطة الخارجة يحماية المدينة ومحكمة الخارجة ومبنى سكن أبناء الشرطة بالسبط وقد تظاهر عدد كبير أمام ديوان عام المحافظة حيث عقد اللواء/ جمال أمبابى محافظ الوادى الجديد لقاءًا مع المواطنين الذين طالبوا بتصحيح الأوضاع السابقة مثل المعاملة السيئة من رجال الشرطة وعدد من المديرين العموم على مستوى المحافظة خاصة مسئولى الإسكان والتراخيص فى مدينة الخارجة وقد طالب المحافظ الأهالى بضبط النفس أولاً . وعد بدراسة جميع المطالب الخاصة بالمواطنين خاصة الإجراءات الشعبية التى طالب بها المواطنين والتى يواجهونها من مدير الإدارة حسب قولهم وقام المحافظ بالنزول إلى الشارع ومحادثة المواطنين من خلال ميكروفون موضحاً للمرة الثانية أهمية الحفاظ على الهدوء والممتلكات العامة للمواطنين وفى نفس الوقت كانت قوات الشرطة تتعامل مع المتظاهرين خاصة أمام قسم شرطة الخارجة والدفاع المدنى مما أدى إلى إصابة ٧ من المواطنين اصابات مختلفة بين اختناق وجرح وكدمات متفرقة بالجسم وقُتل اثنين من المواطنين.

مظاهرات بمحافظة ٦ اكتوبر أيضا حيث تظاهر الآلاف من مستشفى ناصر ومستشفى جامعتي القاهرة وعين شمس احتجاجاً على ضعف رواتبهم وعدم

تثبتهم منذ اكثر من ١٥سنة حيث خرجوا إلى الشارع وقطعوا الطريق وهتفوا ضد مدير المستشفى والإدارة وهددوا بتكرار المظاهرات إذا لم يستجب الوزير لطالبتهم كما تظاهر المئات بمستشفى منشية البكري وهددوا بإقتحام المبنى وتخريبه وأكد المتظاهرون من أطباء وإداريين وعمال بأن حقوقهم الماليه مهدرة وطالبوا زيادة الرواتب والحوافز وبدل النبطشية التى يتقاضى عليها الممرضات ٩٥ قرش فقط فى الليلة وأن المرتبات تتأخر وهدد الأطباء بترك العمل فى المستشفى إذا لم يستجب المسئولون لطالبتهم الملحة مثل التثبت فى العمل كما شهدت هيئة البريد بالعتبة وهيئة النقل العام وشركة الأسمنت بحلوان مظاهرات كبيرة احتجاجاً على ضعف رواتبهم .

لجنة تعديل الدستور توافق على تعديل ٦ مواد وفتح الباب امام تعديلات أخرى وذلك برئاسة المستشار/ سرى صيام رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى والتى تضم في عضويتها ١٠ من كبار المستشاريين والأساتذة وفقهاء القانون وتم الموافقة على تعديل ٦ مواد دستورية وهى ٧٦، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ١٧٩ ، ١٨٩ بالإضافة إلى مواد أخرى ترى اللجنة ضروره لتعديلها لضمان آمن وسلمي للسلطة وكانت اللجنة استمرت ثلاث ساعات وأصدرت بيانات اكدت فيه أنها استمعت إلى أفكار وتصورات جميع الاعضاء للمواد التى تحتاج إلى تعديل دستورى وتم الاتفاق على أن المواد التى تطلب التعديل على وجه السرعة فى المادتين ٧٧، ٧٩ الخاصتين بشروط الترشيح لرئاسة الجمهورية ومدة تولى الرئاسة والمادة ٨٨ الخاصة بالإشراف القضائى على الإنتخابات لرئاسة والبرلمانية وأيضاً المادة ٩٣ والتى تعطي محكمة النقض الإختصاص بالعمل فى الطعون الإنتخابية

المتصلة بصحة العضوية والمادة ١٧٩ الخاصة بجرائم الإرهاب واخيراً المادة ١٨٩ التى تنص على كيفية وطريقة تعديل الدستور وذلك بالإضافة الى أى مواد اخرى فى الدستور لها علاقة بهذه المواد وترى اللجنة خلال اجتماعاتها ضروره تعديلها وأوضح البيان أن اللجنة ناقشت فى اجتماعها خطة نظام عملها وقررت عقد الاجتماع الثانى حيث سيتم البدء فى استعراض الاقتراحات بالتعديلات الدستورية اللازمة فى المواد التى قررت اللجنة بصفة مبدئية تعديلها حيث سيقوم كل عضو باللجنة بإعدد اقتراحاته وتصوراته وصياغته الخاصة بتعديل هذه المواد ثم تستعرض هذه اللجنة الاقترحات وتناقشها مع كل عضو حتى تصل إلى الصياغة النهائية لتعديل هذه المواد وسيتم الأخذ بالتصويب ورأي الاغلبية على التعديل المقترح .

وأكدت اللجنة انها ستصدر بياناً بما تم عقب كل اجتماع :

قررت محكمة الجنايات بالقاهرة وأمن الدولة العليا بشمال القاهرة تأجيل قرار المستشار الدكتور /عبد المجيد محمود النائب العام بمنع كل من المسؤلين السابقين احمد المغربى وزير الإسكان الأسبق وأحمد عبد العزيز عز أمين التنظيم بالحزب الوطنى سابقاً ورئيس لجنة الخطة والموزانة بمجلس الشعب ومحمد زهير جرانة وزير السياحة السابق من التصرف فى أرصدتهم وذلك حفاظاً على المال العام وكان المستشار عماد عبد الله المحامى العام بنيابة الاموال العامة العليا قدم للمحكمة أوراق التحفظ على أموالهم الشخصية ومنعهم من التصرف فيها وقد استمعت نيابة الأموال العامة العليا إلى أقوال مصطفى بكري رئيس تحرير جريدة الأسبوع فى البلاغ المقدم منه ضد أحمد نظيف رئيس الوزراء

الأسبق الذى أسس جمعية بإسم المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجى وقد حظيت هذه الجمعية بدعم من الحكومة حيث تم تخصيص نصف مليون متر مربع لتأسيس جامعة النيل التى تم انشاؤها عام ٢٠٠٦ بالمخالفة حيث استصدر وزير التعليم العالى قرار من مجلس الجامعات الخاصة والاهلية بتحويل جامعة النيل من جامعة خاصة إلى جامعة أهلية تؤول أرض الجامعة ومنشآتها الى موسس الجامعة فى مقدمتهم أحمد نظيف حتى تحصل الجامعة على ميزة الإعفاء من الضرئب كما طالب مصطفى بكرى حصر ثروات نظيف وأسرته وقال إنه منذ توليه رئاسه الحكومة فى ٢٠٠٤ تضخمت ثروته وامتلك ثلاث قصور بمنطقة النخيل بالشيخ زايد على مساحة ٧ أفدنة وشقتين فى الإسكندرية علاوة على ممتلكاته بالساحل الشمالى والقاهرة كما تقدم بكرى ببلاغ ضد حبيب العادلى وزير الدخلية الأسبق يتهمه فيه بغسيل الأموال وتهريبها عبر شركة إنتاج فنى مقرها فى لبنان ومنها إلى حسابه السرى بسويسرا وكذلك الدكتور يوسف بطرس غالى وزير المالية الأسبق وأحمد نظيف تسبباً فى ضياع ٥٠٠ مليون جنية عندما سلما وجيه سياج بمبلغ ٧٤ مليون دولار قيمة التحكم الدولى على الأراضى التى سحبتها الحكومة من وجيه سياج وتسليم الشيك بالرغم من علم الحكومة أن وجية سياج مدين للبنوك المصرية بمبالغ كبيرة مما يعد إهدار للمال العام وفى خطابة الأخير للأزمة فوض مبارك نائبة عمر سليمان لاختصاصات رئيس الجمهورية وتناول فى حديثه للشباب المتواجد فى ميدان التحرير إستجابته لصوتهم ومطالبهم وإلتزامه لهم لارجعة فيه وأكد عزمه على الوفاء بما تعهد به بكل الجدية وصدق وحريص كل الحرص على تنفيذه دون الرجوع إلى الوراء وأن هذا

الإلتزام ينطلق من إقتناع أكيد بصدق نواياً الشباب وتحركهم وأكد للشباب أن مطالبكم هى مطالب عادية ومشروعة فالأخطاء واردة فى أي نظام سياسى وفي أى دولة ولكن المهم هو الإعتراف بها وتصحيحها فى أسرع وقت ومحاسبة مرتكبيها وأقول لكم أننى كرئيس للجمهورية لا أجد حرجاً او غضاضة أبدأ فى الاستماع لشباب بلادى والتجاوب معه لكن الجرح كل الجرح والعيب كل العيب وما لم ولن أقبله أبداً أن استمع لاإملاءات أجنبية تأتي من الخارج أياً كانت مصدرها وأيا كانت ذرائعها أو مبرراتها وقد إختتم الرئيس مبارك حديثه للأمة بقوله إننى عشت من أجل هذا الوطن حافظاً لمسئولية وأمانته وسأظل مصر هى الباقية فوق الاشخاص ستبقى حتى أسلم أمانتها ورايتها فهى الهدف والغاية والمسئولية والواجب بداية العمر ومشواره ومنتهاه وأرض المحيا والممات ستظل بلدًا عزيزًا لا يفارقني ولا أفارقه حتى يوارينى ترابه وثراه وستظل شعبا أبد الدهر مرفوعة الرأس والراية حفظ الله مصر بلدا آمناً ورعى شعبه وسدد على الدرب خطاه كان هذا آخر خطاب يوجهه الرئيس محمد حسنى مبارك للشعب مساء الخميس الحادى عشر من شهر فبراير عام ألفين واحد عشر بعد الخطاب دعا السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية الشعب إلى العودة إلى ديارهم وأعمالهم وأوضح أنه بعد أن فوضه الرئيس مبارك تحمل مسئولية العمل الوطنى للحفاظ على أمن مصر واستقرارها ودرء المخاطر عنها وإعادة الحياة الى طبيعتها وأن هذه الساعة فاصلة فى تاريخ الوطن تتطلب من كل المصريين الشرفاء أن يتحدوا و يحكموا العقل وينظروا الى المستقبل وأن حركة شباب ٢٥ يناير نجحت فى أحداث تغير هام فى مسار الديمقرطية ولقد بدأ التغير واتخذت القرارات

الدستورية وأن ما أعلنه الرئيس يؤكد من جديد انحيازة للمطالب المشروعة للشعب كما أنه يدرك خطورة المرحلة التى تمر بها مصر فى الوقت الراهن وقد وضع المصالح العليا للبلاد فوق كل اعتبار كما اصدر الدكتور أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء قرارا بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق بشأن الإنتفاضة الشبابية يوم ٢٥ يناير تضم المستشار محمد أمين المهدى والمستشار اسكندر غطاس والدكتور محمد بدران والدكتورة نجوان خليل كما أُعطيت اللجنة صلاحية أن تستعين بأى من الخبراء والمختصين والمتعاونين فى أداء مهمتها القومية وتختص اللجنة بتقصى اللحقائق واتخاذ ما ترى إتخاذه من اجراءات بشأن الأحداث التى شهدتها فى الساحة المصرية وواكبت الإنتفاضة السلمية للشباب فى وضع اطار نظام عمل لتنفيذ مهمتهما وتقصى الحقائق بشأن الممارسات الغير مشروعة والتى خرجت من أحداث عن الوجه الحضارى للمظاهرات السلمية للشباب ينص القرار على قيام كافة الاجهزة للدولة والجهات المختصة بتزويد اللجنة بالمعلومات والبيانات التى تطلبها بخصوص المهام المنوط للجنة وتقدم اللجنة تقريرها الى النائب العام يأتي تشكيل هذه اللجنة تنفيذ لما تضمنة خطاب تكليف الحكومة وتأكيدا لما اعلنه مجلس الوزراء من التزام الحكومة بسرعة التحقيق فى ملابسات الإنفلات الأمني الذى واكب إنتفاضة الشباب التى بدأت في ٢٥ يناير بالاضافة إلى تقصى الحقائق حول الأحداث المؤسفة بميدان التحرير يوم الأربعاء الشهيرة باسم موقعة الجمل والتى كانت يوم ٢ فبراير الأسود لذا قرر وزير الداخلية اللواء محمود وجدى بتغير شعار الشرطة إلى شعاره الأصلى والأساسي وهو (الشرطة فى خدمة الشعب)كان رسالة إلى رجال الشرطة فى كل مكان لتغير أسلوب وطريقة

معاملتهم للجمهور وكافة المواطنين حتى تتغير الصورة السلبية التى كانت موجودة حتى قام المواطنون الشرفاء بتشكيل اللجان الشعبية والتى نجحت بجدارة فى حماية المساكن والأرواح والممتلكات العامة والخاصة من البلطجية واللصوص وتنظيم المرور فى اوقات غياب المسئولين عن الأمن ولهذا كان قرار الوزير حاسما وضروريا بتغير الشعار قبل أن يعود رجال الشرطة إلى مواقعهم بعقلية جديدة ونظام جديد فرضتها الأحداث وسرعان ما ظهرت الإبتسامة المفقودة على وجود أفراد الشرطة وعادت الحياة إلى طبيعتها الأولى فى معظم شوارع العاصمة والمدن الكبرى وكذلك أقسام الشرطة التى لم تتعرض للإعتداء عليها هذا وقد انتظمت الحركة المرورية فى الشوارع والميادين الرئيسية وانتشرت الخدمات المرورية بصورة جيدة والأن الدور الأمني للشرطة مهم جداً في الشارع المصرى قام الأهالي بإستقبالهم فور عودتهم إلى عملهم بالود والترحاب وقد تعهد رجال الشرطة ببذل اقصى الجهد لتغير كل ما هو فاسد وكل من تسبب فيه وقد عملت وزارة الداخلية على إعادة ترتيب الأوراق الهامة لها فى العاملة الحسنة للجماهير وحفظ الأمن والأمان للإنسان والشارع المصرى وتغيير الصورة القائمة السابقة وإعادة الثقة بين المواطنين وضباط الشرطة لأنهم الأخوة والأبناء لأن الحدث الكبير الذى أحدثه الشباب وضع مصر بل والوطن العربى والعالم أجمع فى حالة جديدة وجيدة فالشباب المصرى ينتفض بمطالبة ويقف بجواره أمة بكاملها ونظام سياسى يعترف بمشروعية تلك المطالب ويعمل على حماية هؤلاء الشباب ويبارك هذه الثورة وينتج عن ذلك اصلاحات سريعة فى جميع مناحي الحياة واعترفت الحكومة بأن الشعب هو صاحب قرار الاختيار ولابد عن احترامة

وظهر ذلك فى الإعلان عن جمهورية جديدة ورئيس جديد لأن الرئيس مبارك أعلن عدة مرات عدم ترشيح نفسه أو أحد أبنائه وسوف يسلم السلطة بالأسس الشرعية والدستورية ويتجلى نبل الشباب المصرى ونبل الرئيس مبارك فى أن تكون المرحلة الإنتقالية بلا فوضى أو تحميل الشعب أو المجتمع المصرى أعباءاً جديدة وتكلفة مادية ومعنوية تعوق قدرة المجتمع والدولة على المضي فى طريق الإصلاح والتى بدأت تتحقق على الأرض فى اتجاه واحد لا رجعه فيه مرة أخرى والكل يتجه نحو التغير وصياغة ملامح جديدة لمستقبل الحياة السياسية فى مصرنا الغالية الولود الجديد وفى تطور سريع للاحداث صرح الدكتور/ أحمد شفيق رئيس الوزراء بأن الرئيس مبارك قد يتنحى عن الحكم خلال الساعات القليلة القادمة كما أكد الدكتور حسام بدروى الامين العام للحزب الوطنى الجديد أن يستجيب الرئيس مبارك لمطالبة المتظاهرين وقد ذكر التليفزيون المصرى بأن الرئيس سوف يلقى خطابا للأمة خلال الساعات القليلة القادمة وقد طمأن اللواء حسن الروينى قائد المنطقة العسكرية المركزية للمتظاهرين بأنهم سيسمعون أخبارًا سارة خلال ساعات وكما ذكرت شبكة سي إن إن الأمريكية بأن مبارك سيترك السلطة وكان قد عرض التليفزيون المصرى خبر انعقاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة فقد عقد المجلس إجتماعه برئاسة المشير حسين طنطاوى القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربى لبحث الاجراءات والتدابير اللازمة للحفاظ على الوطن وطموحات الشعب المصرى العظيم وقد قرر المجلس الإستمرار فى الإنعقاد المتواصل لبحث مايمكن اتخاذه من اجراءات فى هذا الشأن وإصدار بيانه الأول جاء فيه انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة

وإلتزامه بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه والحرص على سلامة الوطن والموطنين واكتساب الشعب المصرى العظيم وممتلكاته وتأكيدًا وتأييد المطالب الشعب المشروعة وفى مساء الجمعة الحادي عشر من فبراير الفين واحد عشر ألقى السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية بيانًا هامًا إلى الأمة المصرية ذكر فيه تنحي الرئيس محمد حسنى مبارك عن السلطة وأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتولى إدارة شئون البلاد وأن ثورة الشباب أجبرت مبارك على الرحيل وبذلك إنتصرت الإرادة الشعبية وقد عمت الفرحة جميع البلدان المصرية الوطن المصرى ومحافظاته ومدنه وقراه ونجوعه عقب إعلان تخلي الرئيس مبارك عن السلطة وتكليف القوات المسلحة بإدرة شئون البلاد وهتف المتظاهرون (تحيا مصر والله أكبر) وتبادل الشباب التهاني بأعتبارهم أصحاب الثورة التى بدأوها فى ميدان التحرير يوم٢٥ يناير وقام الكثيرون بتوزيع الورود والحلوى والشيكولات واستقبلت أجهزة المحمول الكثيرمن رسائل التهنئة لجميع قوى الشعب وكل فئاتة وخاصة الشباب لأنهم حققوا انتصارًا كبيرًا بعد أن رفضوا الكثيرمن الحلول الوسطى وكان أخرها تفويض الرئيس مبارك لنائبه عمر سليمان بالقيام بسلطات رئيس الجمهورية وأشار الشباب والمصريون جميعاً بموقف القوات المسلحة منذ بداية الأزمة وقيامهما بحماية المتظاهرين ومنع الاعتداء عليهم وترددت هتافات مدوية ((الشعب والجيش يد واحدة))وقد أكد الجميع ثقتهم الكاملة فى القوات المسلحة وقيادتها وكل ضباطها وجنودها فى تيسر دفة البلاد وقيادتها إلى طريق الإستقرار والأمان فى ظل الشرعية النورية التى ستقود بمصر فى الفترة القادمة إلى الشرعية الدستورية وقد شهد ميدان التحرير وشوراع مدينة

القاهرة والإسكندرية مسيرات : السيارات التى تحمل أعلام مصر وتبادل ركابها التهانى وعلامات النصر وقامت السيدات والفتيات بأطلاق الزغاريت وملأت أصوات الكلاكسات كل انحاء الشوارع والميادين وقد انطلقت المظاهرات فور سماع نبأ التنحي عن السلطة من قبل الرئيس مبارك وقد توجه عشرات الآلاف إلى منطقة مصر الجديدة حيث قصر العروبة وشهدت جميع المحافظات مظاهرات مماثلة قبل البيان الذى أصدره نائب رئيس الجمهورية بقرار مبارك بالتخلي عن السلطة وكادت الحياة أن تتوقف فى كل مكان انتظارًا للنبأ المرتقب وما أن أعلن إنفجرت مصر بالفرحة الطاغية بالرغم من هذه الفرحة إلا أنه لوحظ تأثر الكثير لما قدمه الرئيس مبارك طوال عمره العسكرى والسياسى حيث رفض الكثيرون المساس به أو توجيه الإهانات له واستجاب لهم اغلب المتظاهرين وقد غنى المتظاهرون فى ميدان التحرير اغنية (الليلة عيد)والكثير من الأغانى الوطنية والتى تتغنى بحب مصر كما أعربت عواصم العالم والمدن الكبرى مظاهرات للجالية المصرية والكثير من العرب .

تعلن فرحتها وتهنئ الشعب المصرى بما اعتبروه نَصْرًا عظيما واستمرت الفرحة ليالي كثيرة وقد دفع المصريون خلال تلك الأحداث فاتورة ضخمة من دمائهم وأرواحهم واقتصادهم وأمنهم حتى انتصرت إرادة الشعب وتحققت المطالب المشروعة وقد برهنت القوات المسلحة خلال الأزمة إنها بالفعل الدرع الواقى للأبناء والشعب وهي المؤسسة الوحيدة القادرة على حفظ الأمن والدفاع عن تراب الوطن وحقن دماء أبنائه والحامي لكل مقدراته ومكتسباته فى مدينة الإسكندرية عاصمة جمهورية مصر الثانية شهدت شوارعها الملايين من

المتظاهرين ثورة مصر الثانية وميلاد الدولة المصرية الجديدة وردد المتظاهرون شعارات النصر والحب لمصر وقد إنعكس قرار التنحي على البسطاء من سكان الإسكندرية بعناق رجال القوات المسلحة المنتشرين فى معظم شوارع المدينة معبرين عن إمتنانهم للموقف المحايد والمشرف للجيش المصرى وتحضره فى التعامل مع المتظاهرين وانحيازة لمطالب قوى الشعب العاملة منذ اندلاع مسيرة التغيير وقد سادت حالة من الفرحة الغامرة منطقة بحرى حيث تجمع أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن أمام قصر رأس التين وقاموا بالهتافات المؤيدة للقوات المسلحة والقوات البحرية التى أحسنت التعامل معهم كما قام المتظاهرون بإطلاق العديد من طلقات الصوت والألعاب النارية حاملين أعلام مصر وخاصة شباب مكتبة الإسكندرية الذين حملوا علماً طوله حوالي مائة متر وطافوا به الكورنيش مطالبين فتح صفحة جديدة ناصعة نرى من خلالها أفاق المستقبل الذى يسطره الشباب المصرى الذى أثبت للعالم أجمع تحضرة وتقدمه وسلامة معدنه الطيب وقت الأزمات وقد سادت روح الجماعة والألفة بين الشباب حيث شكلوا مجموعات لطلاء واجهات المنشآت والمبانى التى قام بعض المطترفين بإحراقها وتشويهها ومجموعات أخرى لطلاء واجهات القنصليات الموجودة بالإسكندرية والمطلة على الكورنيش مثل قنصلية فرنسا وايطاليا وكذلك إزالة الأثار التى لحقت بالنصب التذكارى للجندى المجهول أحد معالم الاسكندرية الهامة هذا هو الشباب المصرى الذى وصفوه بالتخلف واللامبالاه والكسل والخمول والذى كان يعيش دائماً على مقوله الزعيم سعد زغلول (مفيش فايدة) فتحول هذا الشباب إلى بركان ثائر كسر حاجز الخوف والرهبة وانطلق إلى أفاق جديدة وإخراج الطاقات

الإيجابية وهذا يعد أكبر مكسب من مكاسب ثورة الشعب التى أحدثت أصداء عالمية كبيرة مما جعل الرئيس الأمريكى / باراك أوباما بإلقاء كلمة اشار فيها أن الشباب المصرى الذى أطلق هذة الانتفاضة يعرف وكل المصريين أن يعرفون أن امريكا ستفعل كل ما هو ممكن لدعم عملية الإنتقال للسلطة بطريقة سلمية وكذلك بناء ديمقرطية الحقيقية فى مصر وأنا أتابع بنفسى الأحداث وتطورها أول بأول وأن روبرت جيت المتحدث بإسم البيت الأبيض كان قد اطلع الرئيس اوباما على الوضع المتقلب فى مصر خلال تنقله عبر طائرته فى شمال الولايات المتحده الامريكية وفى بروكسيل قالت كاترين أشتون مفوضة الشئون السياسية الخارجية فى الإتحاد الأروبي أن الرئيس مبارك استمع إلى صوت الشعب المصرى وقالت أنها تحترم قرار الرئيس مبارك بالتنحي ودعت إلى الحوار لتشكيل حكومة موسعة وقالت اشتون فى بيان بهذا الشأن أن الاتحاد الاروبى يدعم هدف الشعب المصرى من أجل إنتقال منظم وسلمي للسلطة إلى الديمقراطية وانتخابات حرة فى مصر وكذلك دعت المستشارة الألمانية أنجيلاميركل مصر إلى إحترام معاهدة السلام مع اسرائيل وقد رحب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزى باللحظة التاريخية التى تعيشها مصر حالياً بعد أعلان تنحى الرئيس مبارك عن الحكم وقال ساركوزى أنه بعد عدة أسابيع عبر خلالها الشعب المصرى بقوة وكرامة عن رغبتة فى التغير قرر الرئيس مبارك إنهاء مهامه كرئيس للجمهورية مشيداًبهذا القرار الشجاع وأعرب ساركوزى عن أمل فرنسا في أن تتخذ السلطات المصرية الإجراءات اللأزمة من أجل إقامة مؤسسات ديمقراطية نابعة من انتخابات حرة وشفافة وقد حثت فرنسا القادة المصرين إلى أن ينتهوا فى أقرب

وقت ممكن من الإصلاحات التى تجعل من مصر مجتمعاً حرًا ومتعددًا بما يتيح لها فى أن تحتل مكانتها العريقة فى العالم وفى خدمة السلام ودعت فرنسا جميع المصريين أن يواصلوا بلا عنف مسيرتهم نحو التقدم والحرية وأن فرنسا تقوم بدعم ومساندة مصر بكل مصداقية ومستعدة لكى تقدم لها كل ما يمكنها من إسهامات وقد رحبت الأحزاب والشخصيات الفرنسية بإعلان قرار التنحي للرئيس مبارك عن الحكم وإعتبرته خطوة كبيرة على طريق الحرية والديمقراطية وأشار السكرتير الوطنى للحزب الشيوعى الفرنسى بيبر لوران إلى أن تنحي مبارك بعد انتصارا رائعاً مشيدًا بالتصميم الغير عادى للشباب المصرى وقال لوران أن حزبه سيكون إلى جانب الشباب المصرى فتنحى مبارك هو الطريق بحق نحو الديمقراطية مضيفا أن الديمقراطية فازت حتى الآن بهدفين للاشيء فى إشارة منه إلى ما حدث فى تونس ومصر وأن المباراة لاتزال فى بدايتها أما نائبه رئيس حزب الحركة الديمقراطية مارى دوسا ريتز فأعتبرت أن تنحى مبارك يعد خطوة أولى نحو التغيير الذى طالما أنتظره وطالب به المصريون مشيرة إلى أنه يتعين الآن مواجهة تحدى الديمقراطية حيث يتعين على جميع القوى السياسية أن تعمل معا ومع الجيش والمجتمع المدنى فى إطار إحترام قيم الديمقراطية ودولة القانون والحريات الاساسية والمساواة بين جميع المواطنين المصريين ومصاحبة التحولات السياسية العميقة ووصف اوليفية بيزانسونو أحد قادة الحزب الجديد المناهض للرأسمالية تنحي مبارك بأنه لحظة رائعة فى التاريخ حيث تتحسس الشعوب العربية الطريق إلى الحرية وأكدت صحيفة وول استربت جورنال الأمريكية أن اسرائيل تستعد للتعامل مع نظام مختلف فى مصر على أثر التطورات الأخيرة فى

القاهرة وإستقالة الرئيس حسنى مبارك وقالت الصحيفة أن الاسرائيليين يسعون للتعامل مع نظام يتخوفون أن يكون أكثر عدائية فى مصر فى مرحلة ما بعد مبارك وهو النظام الذي يتوقعون أن يدفع ببلادهم إلى توسيع حجم جيشها وتحصين الحدود الصحراوية التى تقع بين البلدين وربما أعادت غزو قطاع غزة الذى تسيطر عليه حركة حماس الفلسطنية وقالت الصحيفة أنه بعد ثلاثة عقود من دخول إسرائيل فى سلام بارد مع مصر يقوم مسئولون إسرئيليون الان بمراجعة الطرق التى يمكن أن تؤثر من خلالها عملية الأنتقال التى تدعمها واشنطن فى القاهرة على الدوله اليهودية ونقلت الصحيفة عن أشخاص مطلعين على تلك المراجعة التى تقوم بها تل أبيب أن القيادة الجديدة فى مصر والتى ربما تكون متأثره بدعم الإسلاميين والمشاعر الشعبية المناهضه لإسرائيل ربما تنخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع إسرائيل وهو ما يلقى بظلال من الشك على استمرار أو بقاء معاهدة السلام الموقعة بين الدولتين فى عام ١٩٧٩ على المدى الطويل كما نقلت الصحيفة عن مسؤلين اسرائيلين بارزين تحذيرهم من ان انهيارحكم الرئيس مبارك قد تسبب بالفعل فى تفليص النفوذ الإستراتيجى للولايات المتحدة وإسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط فى مواجهة الأنظمة التى تدعم الجماعات الإسلامية ربما تسعى إلى جذب مصر إلى المعسكر الخاص بها وقد سمح بنيامين نتنياهو بنشر قوات إضافية من الجيش المصرى فى سيناء لمنع تهريب السلاح إلى قطاع غزة .

أعرب الكاتب والمفكر الصحفى الكبير/ محمد حسنين هيكل عن سعادته العظمى بنجاح ثورة الشباب وتخوفه من بقاء الرئيس مبارك بشرم الشيخ حيث

يمكن أن يشكل مركزاً مناوئاً للثورة وأن خطة التأمين فى الدولة البوليسية التى كانت قائمة فى عهد مبارك كانت تقوم على إختيار أماكن مفتوحة وبعيدة لا يستطيع أحد أن يمسها بضرر ومن هنا جاء التركيز على شرم الشيخ القريبة من المطار والبحر وقريبة لإسرائيل ومبارك لازال يتلقى اتصالات من كل مكان فالتليفونات لا تتوقف بين القاهرة وشرم الشيخ فلا بد من إزالتها حتى نضمن نجاح الثورة . بقاء مبارك فى شرم الشيخ ممكن أن يشكل خطراً ويؤدى إلى مشاكل ولا يوجد أحد يقول مبارك رجل كبير فى السن ولابد أن نكون كرماء معه وأدى دوراً فى حرب أكتوبر نحن نتحدث عن مسؤليات دولة شرم الشيخ ممكن أن يستغله أناس كثيرون ممن يرفضون تنحى مبارك ، لا ننسى ايضاً حديث مسؤلين اسرائيليين حول أن مبارك شريك استراتيجى لإسرائيل وأن بقاء مبارك فى شرم الشيخ هو أكثر ما يشجع إستفحال الثورة المضادة . نحن أمام وضع مفاجئ فقد تراجع النظام القديم إلا أنه حينما يتمالك أعصابه سيحاول الاستماتة للبقاء والحفاظ على مكتسباته ويجب أن ندرك أن هناك ثورة وليست حركة احتجاجية وهذا الاعتراف هو أول خطوة للعلاج وعندما تبدأ الخطوة الثانية وهى الانتقال من وضع قديم الى وضع جديد وهناك بين المرحلتين اللحظة الراهنة والتى تتطلب حكومة قوية جداً من نوعها فى تاريخ مصر لمعالجة ما أفسده عهد مبارك .

الدكتور /أحمد شفيق مع إحترامى له إلا أنه أكد أكثر من مرة أنه من تلاميذ مبارك فمع تغيير الأوضاع ستظهر مطامع من قبل البعض وسيبقى البعض الآخر للإنتقام وهنا يكمن الخطر ويجب أن يكون هناك حساب وليس استغلالاً

للوضع لأن الفساد فى عهد مبارك كان يتم وفق القانون وتلك سابقة فى التاريخ وفى حالة عدم اليقظة سيبرر كثيرون من الرموز السابقة الفساد بأنه تم وفق القانون حيث كان يتم تخصيص الأراضى طبقاً للقانون وأن الثورة لا تنتهى بخروج حاكم أو تنحيه عن الحكم وقبل هذه الأحداث كنت متصوراً بصفة عامة أن البلد بالأوضاع الجارية سوف تصل إلى الإنفجار نظراً لكمية الآمال المحبطة والمحبوسة بالإضافة إلى كمية الفساد وهناك أوضح إلى وجود القبضة البوليسية التى كانت موجودة وكانت أكثر غلظة من مثيلاتها بدول الشرق الاوسط .

المدهش بالنسبة لى ولجيلى بشكل عام أننا أمام ثورة قام بها الشباب مستخدمين جميع أدوات الإتصال الحديث لكننا أمام ثورة بلا دليل بمعنى أن الثورة الفرنسية سبقها على سبيل المثال فكر مُهِّد لها وكذلك الثورة الشيوعية وغيرها كما أنها ثورة بلا قيادة وخرج الشباب لكى يكسر حاجز الخوف من بطش القوى الفاسدةالأمر الذى أعطى ثقة للملايين فخرجوا فى تكتلات كبيرة وقوية فصنعت الثـــورة المباركة فهى أكثر تطوراً وأرقى من ثورة ١٩١٩ وأن الشعب المصرى ليس خامداً كما يتصور البعض فالسلطة فى مصر هى سلطة فرعونية ومبارك له شرعية الإطمئنان بعد حادث المنصة وقتل السادات لكن مع تمديد حكمه مرات ومرات وبعدها بدأ يفكر فى ترشيح ابنه وهذا غير مقبول على الاطلاق .

مازالت الفرحة تغمر جميع المحافظات ففى السويس خرج أهالي المدينة يحتفلون على أنغام السمسمية مع جنود القوات المسلحة فوق الدبابات والمدرعات يعلنون عن مرحلة جديدة يقضون فيها على جميع أشكال الفساد

والمفسدين . شهد ميدان الاسعاف الذى دار فيه أعنف الاشتباكات أمام قسم الأربعين إحتفالات خاصة من شباب السويس طالب أهالى السويس عزل محمد سيف الدين جلال محافظ السويس واجراء انتخابات حرة نزيهة وتوفير فرص عمل للشباب كما عاشت محافظة كفر الشيخ ليلة من أسعد لياليها على مر العصور سهرت حتى الصباح فى الشوارع حمل الشباب والأطفال الأعلام المصرية وأنطلقت الأعيرة النارية لتلتحم بزغاريد النساء من شرفات المنازل . أعرب أبناء المحافظة عن فرحتهم الغامرة بنجاح الثورة التى غيَّرت وجه الحياة على أرض مصر وأشادت بها جميع دول العالم حيث أثبتت أن المصرى استطاع أن يقوم بثورة بيضاء تعبر عن أحلام وطموحات جميع الشباب كما خرجت السيارات تحمل أعلام مصر تطوف جميع الشوارع وتجمعت أعداد كبيرة أمام ديوان عام المحافظة وهم يهتفون برحيل ومدير مكتبه المحافظ وقامت قوات الجيش بغلق المداخل المؤدية لديوان عام المحافظة لمنع وصول الشباب لمبنى المحافظة .المتظاهرون هللوا وكبروا ورفعوا الأعلام أمام النصب التذكارى بالزقازيق بعد تلقيهم خبر تنحى مبارك وقالوا الحمد لله ... أخيراً إنتصرت إرادتنا وأن هذا اليوم يعد بمثابة نقطة تحول فى تاريخ مصر وأنهم واثقون فى قدرة القوات المسلحة على حفظ النظام وتحقيق آمال وتطلعات شعب مصر وتطلعهم لمستقبل أفضل كما شهدت شوارع المنوفية حالة من الفرحة بعد بيان عمر سليمان يتنحى مبارك عن منصبه طافت مسيرات شبابية أنحاء المحافظة وهى تحمل أعلام مصر كما قام المواطنون بإطلاق الأعيرة النارية وهتفوا بالأغانى الوطنية وارتفعت أصوات كلاكسات السيارات تعبيراً عن الفرحة التى غمرت الجميع .

وفى المنيا عمت الفرحة شوارع المحافظة بعد بيان التنحي وقد شهدت شوارع المنيا الأحاديث الجانبية من الشباب فرحة وتفاؤل من المرحلة المقبلة كما شهدت مدينة ملوى فرحة عارمة رفع على إثرها الأهالى الأعلام مرددين اللّه أكبر كما شهدت مسيرات السيارات ، أكد جميع الاهالى بالمحافظة أن القوات المسلحة هى المؤسسة التى لم يصل اليها الفساد وهم متفائلون من الجيش الذى حمى ثورة الشباب لتحقيق الآمال والأحلام للشعب المصرى .

وفى محافظة اسيوط خرج الأهالى فى مظاهرات عارمة تبارك هذه الخطوة التى طالما نادت بها الجماهير وهو تغيير النظام بالكامل وقد عبَّرت أهالى اسيوط عن فرحتهم فأطلقت النساء الزغاريد كما أطلق الشباب الصواريخ فى الهواء وتحول ميدان المنفد بمدينة أسيوط إلى كرنفال من الإحتفالات كلُ يعبر عن فرحته بطريقته الخاصة . قام الأهالى بترديد الأغانى الوطنية التى تبث الفرحة والبهجة فى نفوس المصريين أما المدن التابعة للمحافظة قام أهلها بتوزيع المشروبات والحلوى والمياه الغازية بل راح البعض ينحر الذبائح وإقامة الموائد الكبيرة والولائم على جميع الأهالى فرحة بالنصر.

أكدت وكالة " أسوشيتد برس الإخبارية الأمريكية " بأن ثورة ٢٥ يناير حالة عالمية تستحق الدراسة وأنها لم تمتد فقط إلى الدول المجاورة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولكنها حفزت المنشقين والنشطاء السياسيين فى مختلف أنحاء العالم الذين أعتبروها أملاً جديداً لإقناع الأنظمة القمعية والديكتاتورية المسيطرة على مقاليد السلطة فى العديد من مناطق العالم منذ سنوات ولأن مصر قدمت نموذجاً يحتذى به سواء للثوار أو الأنظمة الإستبدادية فى العالم الذين

بدأوا بالفعل فى دراسة كتيب التعليمات المتبع فى الشرق الأوسط بدءاً باستخدام الثوار للشبكة الإجتماعية (فيس بوك) فى التواصل مع بعضهم البعض وأشار التقرير الى أن ناشطين من كوريا الجنوبية استخدموا بالونات هيليوم عبرت الحدود للشطر الشمالى حيث حملت للكوريين الشماليين رسالة تدعوهم للتخلص من زعيمهم كما فعل المصريون أما بالنسبة لميانمار – بورما سابقاً فيؤكد التقرير أن الحركات المعارضة والمنشقين فى تلك الدولة الخاضعة للحكم العسكرى يسعون لمعرفة كل ما يمكن معرفته حول الثورة المصرية وذلك على الرغم من التعتيم الإعلامى الذى مارسته السلطات المحلية فى يانجون على كل الأنباء الواردة حول تطورات الثورة المصرية كما نقل التقرير عن مارك فارمنر الذى ينتمى لإحدى الجماعات البورمية المعارضة المتمركزة فى لندن أن المنشقين يحاولون بشتى الطرق الإستفادة من التجربة المصرية بحيث أصبح شغلهم الشاغل هو الدروس المستفادة منها وكيفية تطبيقها ولكن فارمنر يؤكد أن الوضع مختلف فى ميانمار عما هو عليه فى مصر فالجيش على أتم الإستعداد لإطلاق النار بمجرد صدور الأوامر من قبل النظام الحاكم بعكس الجيش المصرى فلا يمكن الفصل هناك بين الجيش والرئاسة بأى شكل من الاشكال وهو الامر الذى دفع زعيمة المعارضة البورمية أونج سان سوفش للحوار مع الزعماء السياسيين وسط مخاوف من إنتفاضة شعبية قد تنتهى ببحر من الدماء وفى زيمبابوى امتدت المخاوف من إندلاع ثورة شعبية إلى هذه الدولة الإفريقية حيث أُتهمت الإذاعة الرسمية الخاضعة لسيطرة الرئيس روبرت موجابى الذى أمضى نحو ٣٠ عاماً فى الحكم زعيم المعارضة السابق ورئيس الوزراء الحالى مورجان تسفانجيراى قد تعهد

قبل إنضمامه للإتلاف الحاكم أن يدعم التغيير السلمى وأنه لن يعرّض أنصاره للخطر ولكن المحللين السياسيين أكدوا صعوبة تكرار التجربة المصرية والتونسية وفى سابقة لم تحدث من قبل فى مصر أمر المستشار الدكتور عبدالمجيد محمود النائب العام بسرعة التحفظ على الأموال الكاملة لكل من أحمد عز وزهير جرانه ورشيد محمد رشيد ومنعهم تماماً من التصرف فى أموالهم العقارية والسائلة والمنقولة هم وزوجاتهم وأولادهم البالغون والقُصّر كما تم منع مدحت المليجى رئيس اتحاد المنتجين المصريين للمنتجات الزراعية وزوجته وأولاده من التصرف فى أموالهم العقارية والمنقولة والسائلة ومنعه من السفر خارج البلاد وذلك لقيامه بإرتكاب مخالفات عديدة فى عمليات بيع الحاصلات الزراعية بالسوق المحلية والخارجية لمصلحة شركته الخاصة وكذلك نفس القرار بالنسبة لرجل الأعمال هشام الحازق بعدما تبين قيام أحمد المغربى وزير الاسكان السابق ببيع قطعة أرض بالقاهرة الجديدة له بأقل من اسعارها الحقيقية كما أمر المستشار على الهوارى رئيس نيابة الإستئناف للأموال العامة العليا بحبس أحمد المغربى وزير الاسكان السابق ١٥ يوماً أخرى على ذمة التحقيق فى قضية أخرى لبيعة قطعة أرض لشركة خاصة بالإستثمار العقارى فى الوقت نفسه تواصل النيابة العامة تحقيقاتها مع وزير الداخلية السابق حبيب العادلى فى قضية الإنفلات الأمنى خلال جمعة الغضب وإطلاق الرصاص على المتظاهرين حيث يواجه العادلى تهمة القتل والشروع فيه وتلقى أيضاً مكتب النائب العام عدة بلاغات ضد يوسف بطرس غالى وزير المالية السابق و فاروق حسنى وزير الثقافة السابق بإرتكابه مخالفات تتعلق بإهدار المال العام وممارسته أعمال تجارية فى بيع لوحات

معدنية مؤمنة للسيارات وغيرها حيث تم تقديم الف وثيقة تؤكد الثراء غير المشروع لفاروق حسنى وسامح فهمى وزير البترول السابق حيث تنازل عن حصة مصر من الغاز للشريك الأجنبى طيلة السنوات الماضية فقد تم إدخال عدة تعديلات على إتفاقية البحث والإنتاج فعندما يتعلق الأمر بتصدير حصة الشريك الأجنبى وضع سقف لسعر الغاز لا يتجاوزه بغض النظر أن أسعار النفط والغاز بالاسواق العالمية مما يترتب عليه حصول الشريك على كميات غاز إضافية دون وجه حق أما فى حالة قيام مصر بشراء حصة الشريك الأجنبى لحاجة السوق المحلية أو للوفاء بالتزامات التصدير فيتم تعديل الإتفاقيات بزيادة سعر الشراء للغاز كما حدث أكثر من مره بل يتم التنازل عن حصة مصر فى الحقول لصالح الشريك الأجنبى كما حدث مؤخراً بإتفاقيات البحث والإنتاج بحقول شمال الإسكندرية وغرب البحر المتوسط حيث تنازلت مصر عن حصتها بالكامل لصالح " بريتش بتروليم " بالإضافة إلى زيادة سعر الشراء من الشريك ، الطريف أنه فى كل مرة يتم فيها إدخال تعديلات على الإتفاقيات سواء بزيادة السعر أو تخفيضه فإنها تتم تحت زعم أنها تحقق مكاسب عظيمة لمصر.

أما النقطة الثانية فهى خاصة بتصدير الغاز المسال إلى أسبانيا على الرغم من عدم وجود حقول للشركة الأسبانية فى مصر حيث تم تزويد مصنع الإسالة بدمياط من الشبكة القومية للغاز المخصصة للسوق المحلية بمعنى أنه لم يكن هناك أصلاً سبب الإنشاء حيث يتم تدبير إحتياجات المصنع من الشبكة القومية وفى النهاية تم التصدير لأسبانيا بدولار واحد .

إن ملف مصنع الإسالة بدمياط به من العجائب ما أكد به خبراء الغاز فى العالم وأن كل من شارك فى هذه الجريمة يدرك تماماً حجم الخسائر الناجمة عنه .

إن ثورة مصر الولود العملاق الذى أحدث تغييراً كبيراً فى المنطقة بل فى العالم أجمع والذى أسقط النظام الحاكم المستبد يهدف إلى إقامة حياة ديموقراطية وسياسية وإجتماعية وإقتصادية على أسس رشيدة خالية من الفساد والمفسدين وتوفير الحياة الكريمة للإنسان المصرى وهى التى تعكسها المطالب التى رفعها الثوار الشرفاء والتى تعهدت القوات المسلحة المصرية بتلبيتها بإعتبارها مطالب مشروعة للشعب وتعهدت أيضاً بإلغاء حالة الطوارئ وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وتحرير الإعلام من هيمنة نظام حكم مبارك بنظمها وأفكارها وطريقتها فى إدارة البلاد وشخوصها الذين طالما أفسدوا الحياة السياسية فى مصر طيلة سنوات حكم الرئيس المخلوع وهذا يستلزم جهدا ضخماً ووقتاً كبيراً وصبرًا ومثابرة فى المتابعة للكشف عن أسباب الفساد السياسى والإنحراف بنظام الحكم من نظام يقوم على سيادة الشعب بإعتباره مصدراً للسلطات إلى نظام حكم فردى مستبد استأثر فيه فرد من خلال حاشية تمتلك مقدرات الدولة وعلى الرغم من صعوبة هذه المرحلة تظل خطوة أساسية لا غنى عنها فى طريق البناء الجديد لمصر فيلزم تطهير المستقبل من عناصر الفساد الداخلية التى ضربت بجذورها عمقاً فى جسد أجهزة الدولة ومؤسساتها فساد يكمن فى أشخاص وقد يتمثل فى مؤسسات وقد يتمثل فى أفكار جديدة وحديثه شبابية كل هذا يتعين التأنى وبدقة فيه بكل جدية .

يأتى هذا التغيير ليؤسس قواعد وأوضاع ومفاهيم مختلفة تتوافق مع الديمقراطية الحقة التى تقوم بدورها فى إعادة بناء الدولة بوضع دستور مصرى جديد يتفادى فى أحكامه عوامل إنحراف النظام السابق والانخراط فى الفوضى السياسية ومن ثم يمكن تدوير البلاد وشؤنها ومتطلباتها على قواعد وأهداف الثورة لإصلاح النظم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لتحسين الأوضاع المادية المتردية ومطالبات بالقضاء على البطالة وتثبيت العاملين المؤقتين ليتحقق بذلك الإستقرار للأسرة المصرية التى شتتها التفكير فى الغد والمجهول والملل بالتفكير ليل نهار لحل المعادلة الصعبة للموازنة بين الأجور والأسعار التى ألهبت عقول الشعب المصرى وأصابتهم بالهوس والرعب وها نحن نلتمس إعادة التأسيس فى هذه المرحلة الإنتقالية التى تبذر بذورالتفاهم والتناغم والتجانس فى إطار قانونى يحول دون عودة ذيول النظام السابق مرة أخرى للحياة السياسية فى مصر والطفو فوق سطح الأحداث لذا يجب السيطرة والقضاء عليهم من خلال الإطار القانونى والإجراءات الجنائية والقوانين المدنية التى تحول دون الفساد وأوجه الإنحراف ليتحقق الردع لكل من تسول له نفسه الخروج عن قواعد الشرعية العادلة .